

المذهب الجري أصوله وملاحه

د. علي بن منصور آل عطيه(*)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.....

أما بعد :

فإن العزة لله كل العزة في التمسك بهذا الدين الذي ارتضاه تبارك وتعالى ديناً قيماً لهذه الأمة لا اعوجاج فيه ولا التواء ، فمن تمسك به ظفر ونجا ، وحصل على سعادة الدارين ، ونال العزة التي هي نصيب كل من سلك طريقه ، وتمسك بدعائمه الثابتة ، وأسسها الممتينة التي لا تتبدل ولا تغير ، أما من تتحى عنه وسلك السبل الناكبة عن سبيل الحق والهدى فإنه سينال - ولا شك - الخزي والعار في الدارين ، فلا عزة ولا نجاة بل الذل والخسارة ورحم الله الفاروق حين قال في مقولته الشهيرة: "نحن قوم أعزنا الله بالإسلام ، فمهما ابتغينا العزة في غيره، أدلنا الله^(١).

(*) دكتوراه في أصول الفقه الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(١) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٧) والحاكم في المستدرک في کتاب الإيمان، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين (٣٠/١)

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

وقد أدرك سلفنا الصالح أن العزة والمنعة في التمسك بدعائم هذا الدين فقدموا له أرواحهم ومهجهم وأوقاتهم، وأعظم ما قدمه لنا السلف الصالح العالم النافع بعلم الكتاب والسنة ، والذي ورثوه عن نبيهم ﷺ وصحبه الكرام ، ثم هم بدورهم عكفوا على دراسة القرآن الكريم ، والسنة النبوية آناء الليل وأطراف النهار وقربوا علوم الشريعة لمن بعدهم .

ومما لا يخفى الأهمية العظمى لدراسة الأصول والأسس التي بنى عليها كبار العلماء علمهم وفقههم للشريعة حتى يتسنى لمن بعدهم الطريقة المثلى لفهم الشريعة وإثراء الفقه الإسلامي ، والبعد عن التبعية والتقليد .

ومن هؤلاء العلماء والأئمة الأعلام الإمام الجليل المجتهد محمد بن جرير الطبري الذي كان له الباع الطويل والاجتهاد المطلق في علوم الشريعة لا سيما في القرآن وعلومه وفي الفقه وأصوله .

من أجل ذلك رأيت أن أقدم هذا البحث في آراء هذا الإمام الأصولية فإله أسأل أن ينفع به وأن يتجاوز عنا ما كان فيه من نقص أو خلل .

وهذه خطة تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة له ، ومصادر البحث، والمنهج الذي سلكته فيه.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تكمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، في النقاط الآتية :

١- العمل على إحياء مذهب هذا الإمام ؛ وذلك بإبراز منهجه الأصولي الاجتهادي وفي ذلك إثراء للفقهاء الإسلامي وتوسيع لأفقه الرحب أمام المجتهدين والدارسين مع أنه من الأئمة المتبوعين ، وقد أجمع أصحاب الطبقات على أنه مجتهد مطلق ، إلا أن مذهبه انقرض قرابة القرن الخامس.

٢- حصر وجمع الآراء الأصولية لهذا الإمام الجليل تسهيلاً على الباحثين ، وتقريباً للطالبين ، لاسيما أن للإمام ابن جرير الطبري كتباً مستقلة في أصول الفقه لكن لم يصل إلينا منها شيء على حسب علمي .

٣- عدم وجود بحث علمي متكامل يبرز أصول المذهب الجريري وملامحه الأساسية.

٤- أن لابن جرير اهتماماً خاصاً بأصول الفقه يجده كل من نظر إلى كتبه ويمكن أن نحدد ذلك فيما يأتي:

* استدلاله بالقرآن الكريم في تقرير بعض القواعد الأصولية المختلف فيها، مثل مسألة: "التكليف بما لا يطاق" ومسألة "حقيقة دلالة العام على أفراد" وغيرها.

* تصريحه بالقواعد الأصولية التي بنى عليها ترجيحاته وتصويباته في أغلب الأحيان، خصوصاً في تفسيره وقد أحصيت ذلك فوجدته في أكثر من مئتي موضع.

* تقريره للقواعد الأصولية في العديد من المواضع، والإحالة إلى كتابه الأصولي "لطيف البيان عن أصول الأحكام" وقد أحال عليه في أكثر من

المذهب الجريري : أصوله ملامحه
عشرة مواضع من تفسيره^(١)، إلا أن كتابه هذا لم أجد من أشار إلى مكان وجوده.

٥- إبراز القواعد الأصولية لهذا الإمام التي بنى عليها فقهه وتفسيره لكتاب الله تعالى، وشرحه للسنة النبوية، خصوصاً أن المتبادر لدى جمهور الباحثين والمتقنين عند ذكر ابن جرير أنه المفسر الكبير والمؤرخ العظيم ، ويغيب عن كثير من هؤلاء شخصيته الأصولية والفقهية المستقلة.

٦- أن له آراء أصولية مهمة تناقلها الأصوليون في كتبهم ، مثل مسألة "مخالفة الواحد أو الاثنين في الإجماع" ومسألة "انعقاد الإجماع عما طريقه الظن كخبر الواحد والقياس" وغيرها، فكانت الحاجة داعية إلى تحقيق القول فيها عنه من كتبه الموجودة.

ثانياً: الدراسات السابقة للموضوع

لم أجد من تناول الجانب الأصولي عند ابن جرير ببحث علمي مكتمل تناول فيها آراء ابن جرير الأصولية- بنتبع واستقراء فيما بين أيدينا من كتبه- بعد البحث وسؤال أهل الاختصاص- اللهم إلا ما كان من الدكتور محمد الدسوقي حيث أعد بحثاً تناول فيه الجانب الفقهي والأصولي عند ابن جرير، وقد أحسن فيه وأجاد حيث لفت النظر إلى التراث الفقهي والأصولي الذي حوته كتب ابن جرير الطبري، وقام بعرض عام لبعض آراء ابن جرير الأصولية، فنال بهذا فضل السبق في إبراز آراء هذا الإمام.

وحيث إن الحديث عن الدراسات السابقة للموضوع تحتم على الباحث النقد العلمي الموضوعي لأي كتاب أو بحث سبق في موضوع بحثه استندراكاً لما قد يكون من خطأ، واستكمالاً لجوانب النقص الذي لا يخلو منه عمل بشري، فأقول إضافة إلى ما سبق:

(١) انظر: على سبيل المثال لا الحصر: (٥٨٧-٥٨١/١) (٥٠/٢) (٥٣٥-٦٤٢) (٢٣/٣).

١- أن البحث الذي نشره الدكتور الدسوقي لم يكن بحثاً مختصاً بآراء ابن جرير الأصولية، وإنما كان البحث عن فقه ابن جرير وعن أصوله ؛ ولذلك لم يتعد الجزء الذي أفردته في الكلام عن آراء ابن جرير الأصولية ستاً وعشرين صفحة.

٢- لم تتل الآراء الأصولية لابن جرير حظها من التتبع والدراسة ، وإنما كان البحث أقرب ما يكون إلى عرض سريع للملامح العامة لآراء ابن جرير الأصولية والفقهية.

٣- نسبة الباحث بعض الآراء لابن جرير مع أن صريح كلام ابن جرير يخالفها ؛ وذلك كما ذكر الباحث: " أن ابن جرير بالغ في الأخذ بالظاهر إلى درجة أنه يرى بقاء كل نص على ما يدل عليه دون رده إلى غيره".^(١) وهذا الفهم خطأ لا يصح نسبته إلى ابن جرير بحال من الأحوال، وقد بينت ذلك في موضعه من البحث كما سيأتي.

٤- لم تتل آراء ابن جرير في بحثه التوثيق المطلوب ؛ ولذلك نجد أن الباحث ينسب الرأي لابن جرير بناء على شهرته عنه، أو ينسبه استنباطاً من كلامه، مع وجود رأيه صراحة في كتبه، وذلك كما فعل عند كلامه عن رأي ابن جرير في الأخذ بالحديث المرسل، فإنه ذكر أن ابن جرير يأخذ بالحديث المرسل اعتماداً على أنه أورد طائفة من الأحاديث المرسلة في كتاب تهذيب الآثار ، مع أن لابن جرير كلاماً صريحاً في وجوب الأخذ بالحديث المرسل^(٢).

(١) انظر: فقه الإمام الطبري أصوله وخصائصه ، ص(٨٤) بحث نشر في حولىة كلية

الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة قطر-العدد السابع (١٤٠٩هـ).

(٢) فقه الإمام الطبري أصوله وخصائصه، ص (٨١).

ثالثاً : مصادر البحث

اعتمدت على المصادر الآتية في جمع آراء ابن جرير الأصولية:

أولاً : كتبه المطبوعة:

- ١- تفسيره المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) وهو أجل كتبه وقد اعتمدت على طبعة مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية إلا في المواطن التي حصل فيها سقط فقد اعتمدت على طبعة دار الكتب العلمية .
 - ٢- كتاب (تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله -ﷺ- من الأخبار) طبعة دار المدني بمصر سنة (١٣٧٢هـ) بتحقيق ناصر سعد الرشيد ، والجزء المفقود منه الذي طبعته دار المأمون بتحقيق علي رضا ، سنة (١٤١٦هـ) وقد جعلته الجزء الرابع.
 - ٣- كتاب (اختلاف الفقهاء) طبعة دار الكتب العلمية.
 - ٤- كتاب (التبصير في معالم الدين) تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل، طبعة مكتبة الرشد (١٤٢٥هـ) بالرياض .
 - ٥- كتاب (صريح السنة) دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) الكويت.
- ثانياً : كتب الأصول سواء منها ما سارت على طريقة المتكلمين أو على طريقة الفقهاء.

ثالثاً : كتب التفسير التي عنيت بآراء ابن جرير واستنباطاته واختياراته كتفسير ابن كثير وتفسير القرطبي وغيرهما.

رابعاً : منهج البحث :

قمت بجمع آراء ابن جرير الأصولية من كتبه الموجودة في التفسير ، والحديث، والفقه، والعقيدة، وهي تفسيره المسمى "جامع البيان عن آي القرآن" و"تهذيب الآثار" و"اختلاف الفقهاء"، و"التبصير في معالم الدين" ، "وصريح السنة" ومن كتب علماء الأصول الذين نقلوا عنه، وسأقوم بالتحقق من صحة هذا

د. علي بن منصور آل عطيه

النقل ؛ من خلال المقارنة بين هذه النقول وبين آرائه في كتبه، والحكم من خلال ذلك على صحة النقل من عدمه.

خامساً: خطة البحث :

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وأصول المذهب الجريري تفصيلاً. أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة له ، والمنهج الذي سلكته في البحث، وأما التمهيد فذكرت فيه أهم ملامح منهجه الفقهي والأصولي بشكل عام، وبعده ذكرت المنهج الأصولي الجريري تفصيلاً وقسمته إلى عشرة مباحث وتحت كل مبحث المسائل الأصولية عند ابن جرير، وسرت في تقسيم المسائل الأصولية حسب المنهج الذي سار عليه جمهور الأصوليين في مصنفاتهم، وقد اشتملت هذه المسائل على أشهر المسائل الأصولية التي تكلم عنها الأصوليون.

منهج ابن جرير الفقهي والأصولي إجمالاً :

أولاً : منهجه الفقهي

كان ابن جرير في بداية أمره على مذهب الإمام الشافعي، ولكن بعد أن تعمق في العلم واتسع نظره استقل بمذهب خاص به، شأنه شأن العلماء المستقلين في نظرهم واجتهادهم ، يقول الإمام السيوطي عنه: "وكان أولاً شافعيًا ثم انفرد بمذهب مستقل وأقاويل واختيارات، وله أتباع ومقلدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة"^(١). وقد انتشر مذهب الإمام ابن جرير في بغداد، وكان له أنصار وأتباع، ودرس مذهبه في الفقه كثير من العلماء، وألفوا فيه الكتب، ومن أشهرهم أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، وعرف بالجريري نسبة إليه، وهو الذي نشر مذهبه وحفظ كتبه وشرح كتابه الخفيف،

(١) طبقات المفسرين، ص (٨٣).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

ومنهم أبو الحسن أحمد بن يحيى المنجم وله كتاب المدخل إلى مذهب الطبري، وأبو بكر أحمد بن كامل وغيرهم^(١). غير أن أتباع الإمام ابن جرير لم يكثرُوا، ولم تطل مدتهم، وانتهوا بعد القرن الخامس الهجري^(٢) ومما يتميز به فقه ابن جرير كما يتضح ذلك من كتبه المقارنة والموازنة بين الآراء المختلفة في المسألة محل البحث ، ثم نقد الآراء ومناقشتها فيفند ما يراه ضعيفاً ، وفق منهج يقوم على الحوار، وضرب الأمثال، وعكس القضايا ، حتى لا يكون للرأي المخالف حجة ، وكان ابن جرير في عرضه للآراء أميناً وموضوعياً ، يعزو كل رأي إلى من حدثه به أو نقله عنه ، ويعلل لكل رأي أحياناً ، وأحياناً أخرى يكتفي بتعليل الرأي الذي يراه صواباً معتمداً في ذلك كله على القواعد الأصولية، والأسس الكلية للشريعة، كالتيسير ورفع الحرج عن المكلفين^(٣).

وكتب ابن جرير تزرخ بالاجتهادات الفقهية المستقلة، وبالاختيارات العميقة القائمة على الدليل والبرهان ، المعتمدة على التأصيل العلمي المحايد بحيث يصعب تتبعها ودراستها وهي منثورة في كتبه ومتداولة بين العلماء من مفسرين ومحدثين وفقهاء.

ثانياً: منهجه الأصولي :

كان لابن جرير اهتمام خاص بأصول الفقه مع أنه عاش في عصر لم يكن لأصول الفقه تلك الاستقلالية التي شهدتها بقية العلوم الشرعية في تلك الفترة كالفقه والتفسير والحديث من حيث التفريع والتأليف، إلا أن لابن جرير اهتماماً ملحوظاً بعلم أصول الفقه، وفي هذا يقول الخطيب البغدادي: "وله في

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ، ص (٣٨٥).

(٢) انظر : الديباج المذهب (٦٢/١).

(٣) انظر : فقه ابن جرير أصوله وخصائصه ، ص (٩٩) .

د. علي بن منصور آل عطيه

أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء، وتقرّد بمسائل حفظت عنه^(١). ويقول السيوطي: "وله في الأصول والفروع كتب كثيرة"^(٢).

ومما يلاحظ اهتمام ابن جرير رحمه الله في تقرير القواعد الأصولية في كل مناسبة خصوصاً فيما يتعلق بالعموم والخصوص، والتعارض والناسخ والمنسوخ، وغيرها. وله آراء أصولية مهمة اشتهرت عنه وتناقلها الأصوليون في كتبهم كمسألة "مخالفة الواحد أو الاثنين في الإجماع" ومسألة "انعقاد الإجماع عما طريقه الظن كالقياس" ومسألة "قبول الحديث المرسل" وغيرها. ومن الملامح العامة التي تبين لنا اهتمام ابن جرير بأصول الفقه وتميزه فيه استدلاله بالقرآن الكريم في تقرير بعض القواعد الأصولية المختلف فيها، كمسألة: "التكليف بما لا يطاق"^(٣) ومسألة "حقيقة دلالة العام على أفراده"^(٤) وغيرها.

وتصريحه بالقواعد الأصولية التي بنى عليها ترجيحاته وتصويباته في أغلب الأحيان، خصوصاً في تفسيره، وقد أحصيت ذلك في التفسير فقط فوجدته في أكثر من مثني موضع.

تقريره للقواعد الأصولية في العديد من المواضع، سواء ما يتعلق بالأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والتعارض والناسخ والمنسوخ، ويحيل في كثير من الأحيان إلى كتابه الأصولي "لطيف البيان عن أصول الأحكام" لاستكمال جوانب المسألة خصوصاً في التفسير، وقد أحال عليه في أكثر من اثني عشر موضعاً من تفسيره، إلا أن كتابه الأصولي هذا لم يشر أحد إلى مكان وجوده، علي حد علمي، وقد ذكر ياقوت الحموي ما تضمنه هذا الكتاب من المباحث الأصولية، فقد ذكر أنه تكلم فيه عن الإجماع وأخبار

(١) انظر: معجم الأدباء (٥٣/١٨).

(٢) طبقات المفسرين، ص (٣٠).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (١٣١/١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤٠١/١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

الآحاد والمراسيل والناسخ والمنسوخ والجمل والمفسر من الأخبار ، والأوامر والنواهي ، والكلام عن أفعال الرسل ، والخصوص والعموم والاجتهاد ، وفي إبطال الاستحسان وغير ذلك من المباحث الأصولية . وهذا يعني أن ابن جريير الطبري استكمل في هذا الكتاب جل المسائل والمباحث الأصولية^(١) . وقد كان يهتم بتصنيف كتاب مستقل عن القياس يجمع فيه أقاويل العلماء ، وقد هب إلى أبو القاسم الوراق وطلب منه أن يجمع له كتب القياس إلا أن المنية قد وافته قبل أن يتمه^(٢) .

(١) انظر : معجم الأئباء (٧٤/١٨) .

(٢) انظر : معجم الأئباء (٨١/١٨) .

أصول المذهب الجريري تفصيلا

المبحث الأول : التكليف وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : شرط التكليف :

يرى ابن جرير أن فهم الأمر والنهي شرط في صحة التكليف حيث ذكر أنه ممن يحيل تكليف المجانين، وعلى ذلك بعدم مقدرتهم على فهم الخطاب بالأمر والنهي^(١).

المسألة الثانية : تكليف المجنون :

يرى ابن جرير أن المجنون ليس من أهل التكليف حال جنونه؛ وذلك لعدم قدرته على عقل الخطاب وفهمه^(٢).

المسألة الثالثة: تكليف الناسي :

يرى ابن جرير أن النسيان على وجهين من حيث تعلق التكليف به من عدمه على وجهين:

أحدهما: ما يكون على وجه التضييع والتفريط، كنسيان القرآن الكريم بعد حفظه بتشاغله عنه وعن قراءته، وكنسيان صلاة أو صيام باشتغاله عنهما حتى ضيعهما. وبين أن هذا النوع من النسيان يؤاخذ عليه العبد ؛ ولهذا عاقب الله به آدم عليه السلام فأخرجه من الجنة .

(١) جامع البيان (٤٩/٧). و انظر: الإحكام للأمدي (١٥١/١) والمحصول (٢٦٠/٢) ونهاية

الوصول لصفي الدين الهندي (١١١٩/٣)

(٢) جامع البيان (٤٩/٧). وانظر: كشف الأسرار للبخاري (٣٧١/٤)، والكافي شرح البزدوي

(٢١٩٦/٥) والمحصول لابن العربي (ص ٢٦)

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

الثاني: ما يكون على وجه عجز الناسي عن حفظ ما استحفظ، وضعف عقله عن احتمالته. وبين ابن جرير أن هذا النوع: هو النسيان الذي يسقط معه التكليف، ولا يعتبر معصية واثم^(١).

المسألة الرابعة تكليف المخطئ :

يرى ابن جرير أن الخطأ على وجهين:
الوجه الأول : أن يأتي العبد ما نهى عنه بقصد منه وإرادة.
وحكمه: أن العبد يعاقب عليه ويأثم بفعله، وهذا الوجه هو الذي يرغب العبد إلى ربه أن يصفح عنه ما كان منه.

الوجه الثاني: أن يأتي العبد ما نهى عنه على وجه الجهل به، والظن منه بأن له فعله، كالذي يأكل في شهر رمضان ليلاً، وهو يحسب أن الفجر لم يطلع، أو يؤخر صلاة في يوم غيم، وهو ينتظر بتأخيرها إياها دخول وقتها فيخرج وقتها، وهو يرى أن وقتها لم يدخل، وحكم هذا عدم المؤاخذه عليه^(٢).
المسألة الخامسة : تكليف السكران :

يرى ابن جرير أن السكران من حيث توجيه الخطاب إليه على حالتين:
إحدهما: السكران الذي يفهم ما يأتي ويذر غير أن الشراب قد أثقل لسانه وأخدر جسمه حتى عجز عن إقامة قراءته في صلاته وحدودها الواجبة عليه فيها من غير زوال عقله، وحكم هذا أنه مؤاخذ مكلف بما أمر به ونهي. الحالة الثانية: من صار إلى حد لا يعقل ما يأتي ويذر، فذلك منتقل من السكر إلى الخبل، ومعدود في المجانين ، فلا يصح توجيه الخطاب إليه^(٣).

(١) جامع البيان (٣/ ١٨٣) وانظر: التقريب والإرشاد (٢٤١/١) والبرهان (٩١/١) والمستصفي (١٥٨/١) والأحكام للأمدى (١٥٣/١) والواضح (١٧/١).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٨٣).

(٣) جامع البيان (٤٩/٧).

المبحث الثاني الحكم التكليفي وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : أقسام الحكم التكليفي :

سار ابن جرير في تقسيمه للحكم التكليفي حسب التقسيم المعروف عند جمهور العلماء أن الحكم التكليفي لا يخرج في الجملة عن خمسة أقسام، الواجب أو الفرض، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح. وهذا التقسيم حسب هذا الوجه وإن لم يذكره صراحة، إلا أنه المفهوم من تقسيمه للحكم التكليفي إلى خمسة أحكام^(١).

المسألة الثانية : معنى الفرض والواجب :

يرى ابن جرير أن كلاً من الفرض والواجب لفظان مترادفان، واسمان لمسمى واحد وهو الإيجاب واللزام، وذلك من خلال وصفه للفرض بأنه واجب وعند إيراده للقاعدة الأصولية "الأمر للوجوب حتى يدل الدليل على خلاف ذلك" فإنه - أحياناً - يورد القاعدة بصيغة الفرض وهو الأكثر، وأحياناً يوردها بصيغة الإيجاب والإلزام، وفي جعله كلاً من الفرض والواجب مقابلين للنفل أو للتدب، وتسميته ما ثبت بطريق القطع واجباً. وقد صرح فيه بحكاية الإجماع على أن معنى الفرض هو الإيجاب والإلزام^(٢).

المسألة الثالثة : التكليف بما لا يطاق :

من خلال تتبع كلام ابن جرير حول تكليف ما لا يطاق تبين لي أن تكليف ما لا يطاق عنده على ثلاثة أنواع:

(١) انظر جامع البيان (١/١٦١) ، وتهذيب الآثار (٤/٢٢٨).

(٢) جامع البيان (٣/٤٥٣) و (٣/٢٨٣) و (١/٩٣) و (٣/٣٢٧) و (١٧/٢٧٨) و (٦/٣٧٤).
(٥٩/٨) و (٣/٣٣٨)

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

النوع الأول : من علم الله أنهم لا يؤمنون من الكفار ، وكمن أخبر عنهم أنه ختم على قلوبهم وأسماعهم، وأنهم على ضلالتهم لا يرجعون، ومع ذلك لم يسقط عنهم التكليف، بل هم مع ذلك مأمورون بالإيمان والعمل الصالح. وحكم هذا النوع أنه جائز وواقع في الشريعة عند ابن جرير، وقد قرره واستدل عليه في تفسيره^(١) .

النوع الثاني : ما ليس في بنية المكلف احتمالاه، كتكليف الأعمى النظر، وتكليف المقعد العدو. وحكم هذا النوع عند ابن جرير أنه لا يجوز التكليف به، ولا يجوز إضافته إلى الله، ولا يجوز سؤال الله تعالى أن يصرفه؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يكلف به^(٢) .

النوع الثالث : ما في بنية المكلف احتمالاه، غير أنه يتحمله بمشقة شديدة، وكلفة عظيمة، كتكليف قرض من أصاب جسده البول أن يقرضه، وكإقامة خمسين صلاة في اليوم والليلة، وحكم هذا النوع عنده جواز التكليف به إلا أن الله يستر على هذه الأمة، وخفف عنها فلم يكلفها به^(٣) .

(١) جامع البيان (٢٦٨/١) .

(٢) جامع البيان (١٣٦/٥) .

(٣) جامع البيان (١٣٦/٥) .

المبحث الثالث : الكتاب وفيه سبع مسائل

المسألة الأولى : مراتب البيان في القرآن :

ذكر ابن جرير أن البيان في القرآن الكريم، لا تخرج في جملته عن المراتب التالية:

المرتبة الأولى : ما لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه، وحجب علمه عن جميع خلقه، وهو أوقات ما كان من آجال الأمور الحادثة التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة؛ مثل وقت قيام الساعة، ووقت نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام، ووقت طلوع الشمس من مغربها، والنفخ في الصور، وما أشبه ذلك.

المرتبة الثانية : ما خص الله بعلم تأويله نبيه -ﷺ- دون سائر أمته، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول -ﷺ- لهم تأويله، وذلك كتأويل جميع ما فيه من وجوه أمره، واجبه ونذبه وإرشاده. وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه، وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللزوم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك مما لا يدرك علمها إلا ببيان رسول الله -ﷺ- لأمته. وهذا الوجه له لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله -ﷺ- له تأويله، بنص منه -ﷺ-، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله.

المرتبة الثالثة : ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن، لا يوصل إلى علم ذلك إلا من قبلهم، وذلك كعلم تأويل غريبه وإعرابه، ومعرفة بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفات الخاصة دون ما سواها^(١).

(١) جامع البيان (١/٨٨-٧٠).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه
المسألة الثانية : تأخير البيان عن وقت الحاجة :

إذا أمر الله بأمر يحتاج إلى بيان كالمجمل مثلاً بأن يقول : "صلوا غداً" ثم لا يبين لهم في غد كيف يصلون أو يقول لهم : "حجوا هذا العام"، ثم يأتي وقت الحج ولم يبين لهم كيف يحجون، ونحو ذلك. فهل يجوز تأخير بيانه إلى وقت الحاجة إلى تنفيذ العمل؟

يرى ابن جرير بأن هذا لا يجوز لأن الله تعالى لا يكلف عبداً من عباده فرضاً من فرائضه إلا بعد تبينه له وإقامة الحجة عليه به^(١).

المسألة الثالثة : المقصود بنزول القرآن على سبعة أحرف :

أطال ابن جرير الكلام في هذه المسألة، وعرض رأيه وأدلته فيها، وعرض أدلة المخالفين، ورأيه أن المقصود بنزول القرآن على سبعة أحرف أي سبع لغات في حرف واحد أو كلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل "هلم" و"تعال" و"أقبل" ونحو ذلك مما يختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني^(٢).

المسألة الرابعة : وجود المعرب في القرآن الكريم :

يرى ابن جرير أن القرآن كله عربي ولا يوجد فيه ألفاظ أعجمية، ويبين أن ما نقل عن ابن عباس وغيره من بعض الألفاظ أنها بلسان العجم، لا يكافي أن تكون هذه الألفاظ مما تتفق فيها جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد فكيف بجنسين منها كما يوجد اتفاق كثير منه مما هو معلوم من الألسن

(١) انظر: شرح الكوكب (٤٥٢/٣)، وإحكام الفصول في أحكام الفصول (٣٠٩/١)، وميزان

الأصول، ص (٣٦٣).

(٢) جامع البيان (٤٥/١).

د. علي بن منصور آل عطيه

المختلفة كالدرهم، والدينار، والدواة، والقلم، والقرطاس، وغير ذلك مما يعسر إحصاؤه^(١).

المسألة الخامسة : أثر السياق في بيان المراد :

المراد بالسياق ما يرافق النص من قرائن ترشد إلى بيان المقصود منه وذلك عند سرده بما قبله وبما بعده، وقد ذكر أرباب علم البيان أن الكلام إذا سيق لمعنى، لا يستدل به في غير ذلك المعنى لأن المتكلم لا يتوجه إليه^(٢).

يرى ابن جرير أن السياق الذي ترد فيه الآية قد يكون له أثر كبير في تفسيرها، وفهمها على الوجه الصحيح؛ ولذلك نجده قد اهتم بالسياق وأثره في بيان المراد من الآية في تفسيره، فقد كان يعتمد في مواضع كثيرة إلى الترجيح بين الأقوال الواردة في تفسير الآية بناء على السياق^(٣).

المسألة السادسة : المحكم والمتشابه :

عرف ابن جرير المحكم بأنه الذي قد أحكم بالبيان والتفصيل، وأثبتت حجته وأدلته على ما جعل دليلاً عليه، من حلال وحرام، ووعد ووعيد، أمر وزجر، وخبر ومثل، وعظة وعبر، وما أشبه ذلك. وأما المتشابه: فهو ما كان متشابهاً في التلاوة، مختلفاً في المعنى. وقد أورد ابن جرير خمسة أقوال للعلماء في معنى المحكم وهي :

المعنى الأول : أن المحكم: المعمول به، وهو الناسخ لغيره، والمثبت للأحكام. والمتشابه: المتروك العمل به، وهي المنسوخات.

(١) وقد أطل الإمام ابن جرير في تقرير رأيه في هذه المسألة والرد على الاعتراضات وما ذكرناه هو خلاصة ما قاله. انظر: جامع البيان (٢٠/١).

(٢) أساس البلاغة للزمخشري، ص (٣١٤) و (٢٢٤) وانظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (٢٩٧/٤) والبحر المحيط (٥٢/٦).

(٣) جامع البيان (٤٧٥/٢) (٣٩٧/٩).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

المعنى الثاني : أن المحكم: ما أحكم الله فيه بيان حاله وحرامه. والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضا في المعاني، وإن اختلفت ألفاظه.

المعنى الثالث : أن المحكم: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد. والمتشابه منها: ما احتمل من التأويل أوجها.

المعنى الرابع : أن المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن وقصص الأمم ورسلم الذين أرسلوا إليهم، ففصله ببيان ذلك لمحمد وأمته. والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

المعنى الخامس: المحكم: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك، فإن ذلك لا يعلمه أحد. وهذا القول هو ما رجحه ابن جرير في معنى المحكم والمتشابه ثم ختم كلامه بأن كل ما عدا المتشابه في كتاب الله تعالى فمحكم^(١).

المسألة السابعة : ليس في القرآن حرف زائد :

يرى ابن جرير: أنه غير جائز أن يكون شيء في كتاب الله تعالى حشوا زائد الا معنى له، وأن القول بذلك قول فاسد ، لا يجوز نسبته لله تعالى^(٢)

(١) جامع البيان (١٨٨/٥) وما بعدها وانظر (٢٣٥/٢) ، و (٦٠٢/١٣) .

(٢) جامع البيان (٢٣٥/٢) ، و (٦٠٢/١٣) ، و (٦٠٢/١٣) .

المبحث الرابع : السنة وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : أفعال النبي - ﷺ - :

يرى ابن جرير أن فعل النبي - ﷺ - الذي حصل به بيان المجمل يكون بحسب ما هو بيان له، فإن كان المجمل واجبا كان الفعل المبين لهذا المجمل مثله في الوجوب وإذا كان فعله بيانا لآية دالة على الندب والاستحباب، كان الفعل للندب والاستحباب ^(١). أما أن يكون فعله معلوم الصفة من وجوب، أو ندب، أو إباحة، وحكم هذا النوع عند ابن جرير وجوب التأسى به - ﷺ - على حسبه إن كان واجبا فواجب ، وإن كان ندبا فندب ، وإن كان مباحا فمباح ^(٢).

المسألة الثانية: الخبر المتواتر وحجيته وما يفيدہ :

الخبر المتواتر عند ابن جرير هو الخبر الذي نقلته جماعة عن جماعة بحيث يستحيل منهم الكذب والخطأ والسهو، ويسميه بالمتواتر، وأحيانا بنقل الجماعة، وأحيانا أخرى المستفيض ^(٣).

ويرى ابن جرير أنه حجة قاطعة يفيد العلم، ويقطع مجيئه العذر لمن بلغه؛ وذلك لأنه يستحيل على الخبر المتواتر الكذب ، أو الخطأ ، أو السهو.

المسألة الثالثة : خبر الآحاد وحجيته وما يفيدہ :

عرف ابن جرير خبر الواحد، بأنه ما رواه الواحد العدل، أو ما روته الجماعة التي لم تصل لحد التواتر ^(٤).

وتعريف ابن جرير هذا يشمل خبر الواحد الفرد، الذي يسمى عند أهل الحديث بالغريب، ويشمل ما روته الجماعة التي لم تصل لحد التواتر، فيدخل

(١) جامع البيان : (٢/٧٢٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/٣٧٥).

(٣) جامع البيان (٤/٣٦٤) ، و(٨/٢٠٩) ، و(٦/٥٠٣) وتهذيب الآثار (٤/٤٣٩).

(٤) انظر: تهذيب الآثار (٤/٤٣٩) والتفسير (١/٦٧٤ - ٢/٤٣٤).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

فيه المشهور والعزیز علی اصطلاح المحدثین، إلا أن ابن جریر يطلق المشهور علی المتواتر أحياناً، وقد ذكر أهل مصطلح الحديث بأن المتواتر يطلق عليه مشهور، ولا عكس^(١). ويرى أن خبر الواحد العدل حجة، يلزم التصديق والعمل به^(٢).

ويرى ابن جریر أن خبر الواحد لا يفيد العلم ولا يقطع العذر، وإن لزم التصديق به. وقد صرح بذلك بقوله: "خبر الواحد والجماعة التي لا تصل حد التواتر لا يوجب العلم، ولا يقطع العذر، وإن لزم التصديق به"^(٣).

المسألة الرابعة: الحديث المرسل :

يرى ابن جریر أن الحديث المرسل إذا كان مرسله عدلاً فإنه مقبول ولازم علی من بلغه قبوله والدينونة به. قال ابن جریر: "إن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من دين لازم من بلغه قبولها والدينونة"^(٤). بل ذهب ابن جریر رحمه الله إلى أبعد من ذلك حيث اشتهر عنه القول بأن إنكار الحديث المرسل من البدع المحدثه التي حدث بغد المثنين^(٥).

المسألة الخامسة: بيان السنة لمجمل القرآن :

يرى ابن جریر جواز بيان النبي - ﷺ - المجمل بفعله، فبيان المجمل ليس فقط بالقول، بل يكون أيضاً بالفعل، كما بين - ﷺ - صفة السعي بالصفة والمروءة الذي أجمله الله تعالى^(٦).

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٣١/٢) وشرح نخبة الفكر، ص (١٧٤)، ومختصر ابن

الحاجب مع شرحه تحفة المستول (٣٣١/٢)

(٢) جامع البيان (٤٣٤/٢).

(٣) انظر: تهذيب الآثار (٤٣٩/٤).

(٤) تهذيب الآثار مسند عمر (٦٥٢/٢).

(٥) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلاني (٢٤/١).

(٦) انظر: جامع البيان (٧٢٥/٢) و (١٦٢/٨)

المبحث الخامس: الإجماع وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: حجية الإجماع :

يرى ابن جرير أن الإجماع حجة شرعية لا يجوز مخالفته، وأن الأمة معصومة فيما أجمعت عليه من السهو والخطأ، والكذب، وأن من قال بقول خالف به الأمة فإن قوله خطأ وفاسد.

المسألة الثانية : هل ينعقد الإجماع مع مخالفة الأقل

إذا خالف الأقل كواحد أو اثنين من المجتهدين في مسألة ما، مع اتفاق الباقيين على القول بها، فهل تعد مخالفة هؤلاء مؤثرة في الإجماع، بحيث لا يصح انعقاده، أو لا يؤثر فيه بحيث ينعقد مع خلافهم.

اختلف الأصوليون في ذلك، وهذه من المسائل الأصولية التي اشتهر الخلاف فيها عن ابن جرير، وتناقله الأصوليون اللاحق عن السابق.

فذهب جمهور الأصوليين إلى أن مخالفة الواحد والاثنين تؤثر في الإجماع فلا ينعقد مع مخالفتهم. وذهب آخرون وعلى رأسهم ابن جرير إلى أن العدد الأقل، كمخالفة الواحد والاثنين، غير مؤثرة في الإجماع، فيصح انعقاده مع مخالفتهم.

وقد اختلف علماء الأصول عند إيرادهم الخلاف عن ابن جرير في هذه المسألة في تحديد العدد الذي يراه ابن جرير غير مؤثر في الإجماع، هل هو الواحد فقط، أو الواحد والاثنان، أو أكثر من ذلك، على أقوال. ويمكن أن نحصرها في خمسة أقوال على النحو الآتي:

القول الأول : أن خلاف ابن جرير إنما هو في مخالفة الواحد فقط، فأما مخالفة الاثنين فما فوق، فالجميع متفقون على أنه لا ينعقد معها إجماع، بل

== المذهب الجريري : أصوله ملامحه ==

تكون المسألة حينئذ خلافية، وهذا تحديد ابن حزم الظاهري لمذهب ابن جرير الطبري حيث حكى الخلاف عنه في مخالفة الواحد دون الاثنين فما فوق^(١).

القول الثاني : أن الخلاف بين الجمهور وابن جرير، إنما هو في مخالفة الواحد والاثنين، أما مخالفة الثلاثة فما فوق فمعتبرة ، بمعنى أن الإجماع لا ينعقد مع مخالفة الثلاثة فما فوق^(٢).

وهذا قول أكثر الأصوليين في حكاية الخلاف عن ابن جرير .

القول الثالث : أن الخلاف محصور فيما إذا خالف الواحد أو الاثنان أو الثلاثة، أما إذا خالف أكثر من ثلاثة فإن خلافهم معتبر ومؤثر في الإجماع^(٣).

القول الرابع : أن الخلاف بين الجمهور وابن جرير في هذه المسألة، محصور في مخالفة الأقل للأكثر، ولم يقيده هؤلاء بعدد معين، حيث نقلوا عنه القول بانعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل^(٤).

القول الخامس: أن الخلاف محدد بعدد التواتر، فإذا بلغ الأقل حد التواتر، فلا ينعقد الإجماع، وإلا انعقد^(٥).

وقد صحح القاضي أبو بكر الباقلاني النقل عن ابن جرير في أن الأقل إن بلغ عدد التواتر لم ينعقد الإجماع ، وإلا انعقد^(٦).

(١) انظر: الوصول في علم الأصول (٩٤/٢) ، والإحكام في أصول الأحكام لابن

حزم (٥٩١/١) والبحر المحيط (٤٧٨/٤).

(٢) انظر: البرهان (٤٦٠/١) ، والعدة (١١١٧/٤) والمحصول (١٨١/٤) والواضح

(١٣٥/٥) والتبصرة ، ص (٣٦١).

(٣) انظر: رفع الحاجب (١٣٥/٢).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٥/١) ، وروضة الناظر (٣٥٨/١) ،

وكشف الأسرار للبخاري (٣٦٣/٣).

(٥) انظر: التلخيص (٦١/٣).

(٦) انظر: التلخيص (٦١/٣).

د. علي بن منصور آل عطيه

وقد جزم إمام الحرمين الجويني في البرهان بأن الخلاف بين ابن جرير والجمهور منحصر في مخالفة الواحد والاثنين، حيث قال في معرض بيان الخلاف في المسألة: "...و قال ابن جرير: لا يعتد بخلافه [أي الواحد] ، ويسمى عاقاً شاقاً حجاب الهيبة ، وطرد هذا في الاثنين، وسلم أن مخالفة الثلاثة معتبرة"^(١).

الترجيح :

ما تقدم هو خلاصة ما تناقله الأصوليون في حكاية الخلاف عن ابن جرير في هذه المسألة، والذي يترجح لدي في ذلك هو القول الثاني أن الخلاف بين الجمهور وابن جرير، إنما هو في مخالفة الواحد والاثنين، أما مخالفة الثلاثة فما فوق فمعتبرة بمعنى أن الإجماع لا ينعقد مع مخالفة الثلاثة فما فوق، وسبب ترجيحي لهذا القول ما يأتي:

أولاً: أن ابن جرير نفسه قد أشار إلى ذلك في تفسيره، حيث ذكر عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢) أن من قال بأن الله عنى بهذه الآية ذبيحة المسلم إذا نسي أن يسمي عليها عند ذبحه، فإنه بهذا القول قد خالف إجماع الأمة، وشذ وبعد عن الصواب.

مع أن ابن جرير قد نقل الخلاف في ذلك عن الشعبي وابن سيرين.

وقال معلقاً على ذلك: "وأما من قال: عنى بذلك ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله، فقول بعيد من الصواب لشذوذه، وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهداً على فساد. وقد بينا فساد من جهة

(١) البرهان (١/٤٦٠)

(٢) سورة الأنعام: آية (١٢١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

القياس في كتابنا المسمى «لطيف القول في أحكام شرائع الدين» فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع»^(١).

وقد تنبه الإمام ابن كثير لذلك عند حكايته لكلام ابن جرير هذا "إلا أن من قاعدة ابن جرير أنه لا يعتبر قول الواحد ولا الاثنين مخالفا لقول الجمهور فيعده إجماعا فليعلم هذا"^(٢).

ثانيا: أن هذا هو المشهور عند العلماء من الأصوليين والمفسرين وهو قول أكثر الأصوليين كما تقدم.

ثالثا: أن الأدلة التي نقلت على أنها أدلة ابن جرير إنما تستقيم مع هذا القول بغض النظر عن الراجح في المسألة.

المسألة الثالثة : مستند الإجماع :

من المسائل التي تتاقل الأصوليون فيها الخلاف عن ابن جرير، مسألة استناد الإجماع إلى القياس، بعد اتفاق عامة العلماء على ضرورة وجود مستند يستند إليه الإجماع.

وهذا المستند قد يكون قطعيا كالدليل من الكتاب أو السنة المتواترة وقد يكون ظنيا كخبر الواحد والقياس، وقد اتفقوا على صلاحية استناد الإجماع للدليل القطعي، واختلفوا في استناد الإجماع للدليل الظني كالقياس والاجتهاد.

فقد حكى الأصوليون خلاف ابن جرير في استناد الإجماع إلى القياس وخبر الواحد حيث نقلوا عنه عدم جواز استناده إليهما، ووافق الجمهور في استناد الإجماع إلى دليل من الكتاب أو السنة^(٣). علما بأن هذا النقل عن ابن جرير رحمه الله ، لم أجد ما يؤيده أو ينفيه في كتبه التي بين أيدينا، وإنما اشتهر ذلك عنه في كتب الأصوليين.

(١) جامع البيان (٥٢٩/٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٦٢/٢).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤٥٢/٤) وإرشاد الفحول (٣٧٨/١).

المبحث السادس: القياس وفيه تمهيد وأربع مسائل

آراء ابن جرير في القياس، وأقيسته التي أودعها كتبه، لها أهمية خاصة، وذلك من أوجه: أحدها: أن ابن جرير من العلماء الذين يحرصون كل الحرص على التقيد بالنصوص والأخذ بما دلت عليه من الظاهر سواء كان الظاهر منها العموم أو الإطلاق أو الوجوب أو التحريم، ولا يعدل عن هذا الظاهر إلى رأي أو اجتهد إلا إذا دل الدليل -الذي يجب التسليم له- على خلاف ذلك، كما سيأتي ذلك مفصلاً في مباحث دلالات الألفاظ.

الثاني: أن لابن جرير اهتماماً خاصاً بالقياس ومسائله، كما يبدو ذلك في تفسيره، وقد وعد أن يصنف كتاباً في القياس حتى إنه أوعز إلى أحد الوراقين، أن يجمع له كلام الناس في القياس، إلا أن المنية أدركته قبل أن يصنف هذا الكتاب^(١).

الثالث: أن ابن جرير قد تتلمذ وأخذ العلم عن شيخ أهل الظاهر وإمامهم داود بن علي الظاهري، فقد قرأ عليه الفقه ولزمه مدة من الزمن وكتب من كتبه كثيراً، وتناظر معه ورد عليه في كتاب مستقل، ومن المعلوم أن داود الظاهري من أشهر المنكرين لحجية القياس بل هو رأسهم وإمامهم، ولم يمنع كون ابن جرير من تلاميذه أن يرد عليه ويناقشه، فقد نُقل أن ابن جرير تناظر معه ورد عليه في مسائل، وإن كنا لا نستطيع أن نجزم أن تلك المناقشات والردود التي جرت بين ابن جرير وداود الظاهري كانت في حجية القياس، ولم أطلع على من أشار إلى ذلك عند من ترجم لهما، ولم يسعفا أحد ممن نسب الكتاب الذي رد في ابن جرير على داود الظاهري عن ما احتواه وتضمنه، إلا أن شهرة إنكار القياس عن داود وعدم احتجاجه به، وفي المقابل احتجاج ابن جرير

(١) انظر: معجم الأدباء (١٨/٨١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

بالقياس واعتبار له، يرجح احتمال أن تكون قضية القياس من ضمن المسائل التي ناظر فيها ابن جرير داود الظاهري وناقشه فيها^(١).

فكلام ابن جرير في القياس واحتجابه به، له أهميته ؛ ذلك أنه تتلمذ ثم تناقش وتناظر مع أشهر منكري القياس ورد عليهم.

ولا شك بأن ذلك قد أكسب ذلك ابن جرير نظرة متوازنة في العمل بظواهر النصوص والأقيسة المبنية على ملاحظة المعاني والعلل، فلم يغالى بالأخذ بظواهر النصوص وإهمال ملاحظة المعاني والقياس، ولم يغالى في اعتبار الأقيسة والعلل إلى درجة إهمال النصوص بل سار في ذلك وفق النظرة الشمولية المتوازنة للأدلة الشرعية شأنه في ذلك شأن جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم، وهذا ما سنجده واضحا في كلام ابن جرير في مباحث القياس ومباحث دلالات الألفاظ .

المسألة الأولى : تعريف القياس .

ذكر ابن جرير ثلاثة تعريفات للقياس:

أحدها: "القياس هو تمثيل المختلف فيه بالأصل المجمع عليه"^(٢).

التعريف الثاني: "القياس إنما هو ردّ الفروع المختلف فيها إلى نظائرها من الأصول المجمع عليها"^(٣).

التعريف الثالث: "إلحاق الفروع الحادثة بالأصول المحكمة"^(٤).

وقد أورد الزركشي وتابعه الشوكاني عدة تعريفات للأصوليين، وأورد من ضمنها "إلحاق المختلف فيه بالمتفق عليه" ولم يعزه إلى

(١) انظر معجم الأدباء (٧٩/١٨) ، والبداية والنهاية (١٥٧/١١).

(٢) جامع البيان (١٤٩/٦).

(٣) جامع البيان (٦٨٤/٨).

(٤) تهذيب الآثار مسند ابن عباس (٧٣/١).

د. علي بن منصور آل عطيه

أحد^(١). وهذا التعريف الذي أورده الزركشي هو بعينه أحد تعريفات ابن جرير الطبري المتقدمة، وليس فيه اختلاف يذكر، اللهم إلا في كلمة إلحاق بدلا عن تمثيل، وكلمة إلحاق ذكرها ابن جرير في التعريف الثالث.

ويظهر من تعريفات ابن جرير للقياس أنه ممن يرى أن القياس من فعل المجتهد، حيث عرفه بما يدل على ذلك، فقد ذكر بأنه: "تمثيل..."، و"رد..."، و"إلحاق". و"التمثيل، والرد، والإلحاق، جميعاً من فعل المجتهد، وسيأتي أنه لا تنافي بين كون القياس دليلاً شرعياً موضوعاً من قبل الشارع، وكونه من فعل المجتهد. والتعبير بالرد في تعريف القياس قد عبر به بعض الأصوليين المتقدمين كأبي يعلى الفراء، وإمام الحرمين الجويني، أبي إسحاق الشيرازي، وأبي حامد الغزالي. والمقصود بالرد الإلحاق، والتسوية بينهما في الحكم^(٢). والتعبير بالإلحاق قد ذكره الغزالي عن الأصوليين في حد القياس^(٣).

وعند التأمل في تعريفات ابن جرير للقياس سنجد أنه أعطانا نظرة أولية متكاملة لعملية القياس الأصولي؛ حيث وصف القياس بأنه تمثيل، أو رد وإلحاق للفروع بالنظائر من الأصول. ووصف الفروع بأنها المختلف فيها، وفي تعريفه الآخر وصفها بأنها الحادثة.

وإنما وصف ابن جرير الفروع مرة بأنها مختلف فيها، ومرة بأنها حادثة؛ لأن من الفروع ما هو مختلف فيها بين أهل العلم ويراد معرفة حكمها بالقياس، ومنها فروع حادثة جديدة، مما لم يرد بخصوصها نص شرعي من الكتاب أو السنة، فيطلب حكمه عن طريق القياس، والقياس الذي هو الرد أو الإلحاق أو التمثيل للفروع بالنظائر من الأصول إنما تكون بوساطة العلة كما

(١) البحر المحيط (٧/٥) وإرشاد الفحول (٨٤١/٢).

(٢) انظر: العدة (١٧٤/١)، والورقات مع شرحها للعبادي (٤٦٤/٢) والتبصرة (٤٥٨).

وأساس القياس للغزالي ص (١٣) وشرح الكوكب المنير (٦/٤).

(٣) انظر: أساس القياس للغزالي، ص (١٣).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

هو معلوم. وابن جرير وإن لم ينص على العلة صراحة في تعريفه، إلا أنها من بديهيات القياس، وإلا كيف كان النظير نظيرا ما لم يشاركه في العلة؟! بحيث يستحق أن يرد إليه، أو يلحق ويمثل به، ولولا ذلك لم يكن قياسا أصلا. وقد ذكر ابن جرير أن القياس لا يمكن أن يتم دون ملاحظة علة الحكم، وأن العلة متى وجدت في الفرع، فلا يجوز أن يتخلف الحكم عما هو عليه في الأصل، إلا أن يفرق بين الأصل والفرع بما يجب التسليم له، وحينئذ تخرج المسألة عن القياس وأحكامه^(١).

المسألة الثانية : حجية القياس :

يرى ابن جرير أن القياس حجية شرعية يجب التسليم لها والعمل بمقتضاها. وقد اعتمد ابن جرير على القياس باعتباره دليلا شرعيا يعتمد عليه عند عدم وجود نص أو إجماع، وقد ضعّف كثيرا من الأقوال بناء على عدم وجود الحجة التي يجب التسليم لها، وبين أن هذه الحجة إما أصل أو قياس^(٢).

المسألة الثالثة : أركان القياس

ذكر الأصوليون أن أركان القياس التي لا يتم إلا بها أربعة: الأصل، والفرع، وحكم الأصل، والعلة، وقد ذكر ابن جرير أن القياس إنما هو تمثيل أو إلحاق أو رد الفرع الحادث المختلف فيه على الأصل. وبين أن الأصل هو الأصل المحكم المجمع عليه.

والفرع هو الفرع المختلف فيه الذي يراد معرفة حكمه. والعلة هي التي من أجلها شرع الحكم، ولا بد أن تكون هذه العلة معقولة المعنى حتى يتم القياس، أما ما ليس معقول المعنى فلا يمكن أن يقاس عليه، مثل الأمور الغيبية، وأخبار الأنبياء السابقة وغير ذلك مما لم يصلنا علمه، ولا يجوز أن توجد العلة

(١) انظر: جامع البيان (٦/٦٠٠).

(٢) انظر: جامع البيان (٦/٧٢٩) وتهذيب الآثار (٤/٥٤٣).

===== د. علي بن منصور آل عطيه =====

في الفرع ويتخلف الحكم عنها إلا بدليل يفرق بين الحكمين، وحينئذ تخرج المسألة عن حكم القياس^(١).

المسألة الرابعة: أن القياس لا يصح في ما لا يعقل معناه:

يرى ابن جرير أن ما لا يعقل حكمه لا يمكن أن يقاس عليه، مثل الأمور الغيبية، وأخبار الأنبياء السابقة مما لم يصلنا علمه^(٢).

(١) انظر: جامع البيان (١٤٩/٦) و (٦٨٤/٨).

(٢) جامع البيان (٥٥٦/٢) و (٤٧٧/٤) و (٦١٢/١٧).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه
المبحث السابع : دلالات الألفاظ وفيه ست مسائل رئيسة

الأولى: الأوامر وفيها أربعة فروع

الفرع الأول : معنى الأمر وصيغته .

يرى ابن جرير أن الأمر هو طلب وإلزام بالفعل، ويطلق أحياناً على النهي أمراً باعتبار أن النهي طلب وإلزام بالترك.
وقد ذكر بأن الأغلب الأشهر في معنى الأمر هو الأمر الذي هو خلاف النهي دون غيره، وتوجيه معاني كلام الله جل ثناؤه إلى الأشهر الأعرف من معانيه، أولى من غيره^(١).

أما صيغ الأمر فقد ذكر ابن جرير بعضها وهي:

أولاً: صيغة الأمر (أفعل)

لا خلاف بين العلماء في أن صيغة الأمر التي تدل عليه حقيقة هي

(أفعل).

وقد تستعمل لغير الأمر إذا دل عليه دليل أو قرينه، وهذا مما

لا خلاف فيه^(٢).

وابن جرير يحمل أمر ورد على هذه الصيغة على الوجوب من حيث الأصل، إلا إذا ورد الدليل بصرفها عن ذلك إلى الندب، أو الإباحة، أو الإرشاد، أو غير ذلك، كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي، ولا يعنى من القول: أن صيغة الأمر هي (أفعل)، أن الأمر الصادر عن الشارع لا يفهم إلا عن طريق

(١) جامع البيان (٧٤٠/٣) و(٥٩٨/١١).

(٢) انظر: المحصول (٣٩/٢) والفصول في الأصول (٢١٨/١) والعدة (٢٢٤/١) والإحكام

للأمدي (١٤٤/٢) والمسودة (٨٣/١) والبحر المحيط (٣٥٦/٢) ونهاية السؤل (٢٥١/٢) وتحفة المسؤل شرح مختصر ابن الحاجب (١٧/٣) وشرح الكوكب (١٧/٣)

وفواتح الرحموت (٣٧٢/١) والإبهاج شرح المنهاج (٦٩٦/٢).

د. علي بن منصور آل عطيه

هذه الصيغة، بل يفهم من غيرها مما يؤول ويرجع إلى معنى هذه الصيغة، كالمصدر النائب عن فعله، وكالخبر الذي يرد بمعنى الأمر، كما سيأتي. ثانياً: المصدر النائب عن فعله.

قال ابن جرير: قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا﴾^(١) وهو فعل ماضٍ، والتعس اسم، لأن التعس وإن كان اسماً ففي معنى الفعل لما فيه من معنى الدعاء، فهو بمعنى: أتعسهم الله^(٢). فجعل المصدر تعسا بمعنى الأمر أتعسهم، إلا أن هذا الأمر جرى مجرى الدعاء.

وجعل معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(٣) بمعنى، فاضربوا رقابهم. قال ابن جرير في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى ذكره لفريق الإيمان به وبرسوله: فإذا لقيتم الذين كفروا بالله ورسوله من أهل الحرب، فاضربوا رقابهم"^(٤).

وقد ذكر الأصوليون أن من الصيغ المفيدة للأمر المصدر النائب عن فعله فإنها تقوم مقام صيغة "افعل"، ومثلوا له بعدد من الأمثلة ومنها الآية المتقدمة^(٥).

ثالثاً: كل خبر من الله وعد فيه عباده على عمل ثواباً وجزاءً، وعلى تركه عقاباً وعذاباً، وإن لم يكن خارجاً ظاهره مخرج الأمر، ففيه معنى الأمر^(٦)، قال ابن جرير: "وقد بينا في كتابنا «لطيف البيان عن أصول الأحكام» أن كل خبر من الله وعد فيه عباده على عمل ثواباً وجزاءً، وعلى تركه عقاباً

(١) سورة محمد آية: (٨).

(٢) جامع البيان (١٩٤/٢١).

(٣) سورة محمد (٤).

(٤) جامع البيان (١١١/٢)، (١٨٣/٢١).

(٥) انظر: الإبهاج شرح المنهاج (٦٩٦/٢) والبحر المحيط (٣٥٦/٢).

(٦) انظر: الإحكام للأمدي (٦/٢) الإحكام لابن حزم (٣٠١/١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه
وعذابا، وإن لم يكن خارجا ظاهره مخرج الأمر، ففيه معنى الأمر بما أغنى
عن إعادته في هذا الموضع^(١). وهذه الصيغة لا خلاف في إفادتها للأمر،
وإن لم يفردها كثير من الأصوليين بالذكر؛ وذلك لأنها راجعة في المعنى
إلى صيغة "افعل"^(٢).

الفرع الثاني: الأصل في الأمر الوجوب .
يرى ابن جرير أن الأصل في الأمر الوجوب، إلا إذا دل الدليل على
خلاف ذلك.

وقد قرر هذا الأصل في عدد من المواضع من كتبه، وأحال في تقريره
إلى كتابه الأصولي «البيان عن أصول الأحكام» .
قال ابن جرير: "وأمر الله فرض الانتهاء إليه، ما لم يكن دليل من كتاب
أو سنة على أنه ندب، لما قد بينا من العلة في كتابنا المسمى «البيان عن أصول
الأحكام»^(٣).

الفرع الثالث: الأمر بالشيء نهي عن ضده .
يرى ابن جرير أن الأمر بالشيء نهي عن ضده، قال ابن جرير: "كل
أمر بمعنى فنهى عن خلافه وضده"^(٤).

الفرع الرابع: وضع الخطاب بالأمر موضع الخبر والعكس .
أما وضع الخطاب بالأمر موضع الخبر يرى ابن جرير أن من الكلام
ما يخرج على صيغة الأمر، ولكن معناه الخبر لا مجرد الأمر^(٥). وأما وضع
الخبر موضع الخطاب بالأمر فقد ذكر ابن جرير أن الخبر قد يرد ويكون معناه

(١) جامع البيان (٢٦٩/١١).

(٢) انظر: الإحكام للأمدى (٦/٢) والإحكام لابن حزم (٣٠١/١).

(٣) جامع البيان (٢٨٧/١٧).

(٤) جامع البيان (٧٤٠/٣).

(٥) جامع البيان (٥٩٨/١١).

===== د. علي بن منصور آل عطيه =====

الأمر، وهذا الأمر قد يكون للوجوب، وقد يكون للندب على حسب السياق والقرائن^(١).

الثانية : النواهي وفيها أربعة فروع

الفرع الأول: صيغة النهي.

يرى ابن جرير صيغة النهي هي (لا تفعل) وهذا واضح عن تتبع كلامه حول الآيات والأحاديث الواردة بهذه الصيغة، حيث نجده يحملها على ظاهرها من النهي المقتضي للتحريم، ولا يصرفها عن هذا الظاهر إلا بدليل^(٢).

الفرع الثاني: الأصل في النهي التحريم.

إذا ورد من الشارع نهى مطلق عن أي قيد أو قرينة، فهل نحمل هذا النهي على التحريم، أو نحمله على نهى التنزيه والكراهة. يرى ابن جرير أن الأصل في النهي التحريم، إلا إذا صرف بدليل أو بقرينة تدل على خلاف ذلك^(٣).

الفرع الثالث: النهي عن الشيء أمر بضده .

يرى ابن جرير أن النهي عن الشيء أمر بضده وخلافه، قال ابن جرير: "النهي عن الشيء أمر بضده وخلافه"^(٤).

الفرع الرابع: وضع الخطاب بالنهي موضع الخبر والعكس .

يرى ابن جرير أن النهي قد يرد في موضع الخبر وسياقه، وكذلك الحال في الخبر فيرى أن صيغة الخبر قد تأتي ولكن المراد منها النهي^(٥).

(١) جامع البيان (١٩٣/٢)، و(١٢٤/٤)، و(٢٦٩/١١).

(٢) جامع البيان (٢٩٦/٣)، (٧٤٠/٣)، (١٩٣/٢)، (٣٧٤/٦) وتهذيب الآثار مسند عمر (١٨٨/١).

(٣) جامع البيان (٢٩٦/٣)، (٧٤٠/٣)، (١٩٣/٢)، (٣٧٤/٦) وتهذيب الآثار مسند عمر (١٨٨/١).

(٤) جامع البيان (٧٤٠/٣).

(٥) جامع البيان (١٩٣/٢) (٥٩٨/١١).

الثالثة: العام والخاص وفيهما سبعة فروع

الفرع الأول: صيغ العموم.

ذكر ابن جرير أن صيغة الألف واللام تفيد العموم ؛ وذلك إذا دخلت على اسم الجنس، أو على الجمع، بشرط أن لا يكون هناك عهد، فإن كان هناك عهد حملت عليه، وإن لم يكن هناك عهد حملت على العموم والاستغراق. وقد ذكر ابن جرير بأن العرب لا تدخل الألف واللام إلا على اسم الجنس فيكون معناها العموم، أو على المعهود، فيكون المراد المعهود المراد عند المخاطبين^(١).

ثانيا: صيغة (ما) و(من).

ذكر ابن جرير بأن (ما) تفيد العموم في الأصل ثم تخص وتعم بحسب ما يذكر بعدها، وتكون لغير العقلاء، ورجح قول من حملها على العموم.^(٢) وذكر بأن (من) تدل على الجمع ؛ ولذلك صلح أن تذكر هي و(أولئك) وأن المعروف في كلام العرب أن (من) تطلق على العقلاء من بني آدم و(ما) تطلق على غيرهم^(٣).

الفرع الثاني: حجية العام قبل التخصيص.

يرى ابن جرير أن التمسك باللفظ العام واجب، وأنه حجة في دلالاته على أفراد ما دام باقيا على ظاهره من العموم، ولم يرد دليل يصرفه عن ظاهره من كتاب أو سنة أو معقول.

وقد قرر ابن جرير هذا الأصل في عدد من المواضع من كتبه، واستدل له ، واعتمد عليه في تفسير آيات القرآن الكريم، وفي شرحه للأحاديث النبوية،

(١) جامع البيان (٣٠٢/١-٣٠٥)، و(٦١٥/٣)، و(٥٥٦/٨).

(٢) جامع البيان (٢٣٤/٢)، و(٥٥١/٦).

(٣) جامع البيان (٥٥١/٦).

د. علي بن منصور آل عطيه

ورجح بناء عليه أقوال أهل العلم- من المفسرين والفقهاء- بعضها على بعض^(١).

الفرع الثالث: حجية العام بعد التخصيص.

يرى ابن جرير أن العام إذا خُص منه البعض فإنه باق على حجيته في الأفراد التي لم يتناولها التخصيص^(٢).

الفرع الرابع: العام الذي يراد به الخصوص.

هل يجوز أن يطلق الشارع لفظا عاما ويريد به معنى خاص أو لا؟ وإن جاز فهل ذلك في الأمر والنهي والخبر أو في الأمر والنهي دون الخبر؟ يرى ابن جرير جواز أن يطلق الشارع اللفظ العام مريدا به معنى خاصا، سواء في الأمر أو في النهي أو في الخبر^(٣).

الفرع الخامس: أقل الجمع.

يرى ابن جرير أن أقل الجمع ثلاثة في لغة العرب، وإن كانت قد تطلق الجمع أحيانا وتريد به الاثنين كما تقول العرب: "ضربت من عبدالله وعمرو رعو سهما، وأوجعت منهما ظهورهما"^(٤).

الفرع السادس: دخول النساء في الجمع المذكر.

يرى ابن جرير أن الخطاب في لغة العرب إذا ورد بالياء والنون، أو بالواو والنون، فإنه للرجال ويدخل فيه النساء من باب التغليب^(٥).

(١) جامع البيان (٤٠٧/١)، و(٤٦٣/١٠).

(٢) جامع البيان (١٠١/٢) وما بعدها.

(٣) جامع البيان (٥٣١/٣)، و(٦٣٧/١)، و(٤٨٣/١٨).

(٤) جامع البيان (٤٦٦/٦).

(٥) جامع البيان (١٧٩/٣) و(٦٠٩/١١).

الفرع السابع: الخطاب للنبي -ﷺ- خطاب لجميع أمته.

يرى ابن جرير أن خطاب الله تعالى للنبي -ﷺ- بأمر أو نهى في أحكام الدين، هو خطاب لجميع عباده، وكذلك أمره ونهيه لبعض الأمة، أمر منه ونهى لجميعهم، إلا فيما دلّ فيه على أنه مخصوص به بعض دون بعض^(١).

الرابعة : التخصيص وفيه ستة فروع

الفرع الأول: تعريف التخصيص.

لم يتعرض ابن جرير لتعريف التخصيص في كتبه التي بين أيدينا ، وقد يكون السبب في ذلك أنها ليست كتاباً أصولية مستقلة، وقد يكون قد تعرض لتعريفه في كتابه الأصولي البيان في أصول الأحكام، فإنه يحيل كثيراً في تقرير القواعد والآراء الأصولية إلى كتابه الأصولي هذا، بيد أنه بإمكاننا أن نعرف بوضوح مراد ابن جرير من التخصيص ؛ وذلك من خلال تقريره للقواعد الأصولية المتعلقة بالتخصيص عند تفسيره للآيات أو شرحه للأحاديث النبوية، فإن المراد من التعريف بيان المعنى المقصود من المعرف به .

وأقرب ما يمكن أن نجده لابن جرير في بيان معنى التخصيص ما ذكره في تفسير سورة البقرة عند قصة بقرة بني إسرائيل حيث ذكر أن التخصيص هو أن تُخصص آية من كتاب الله أو سنة عن رسول الله بعضاً مما عمه ظاهر التنزيل بحكم آخر، على خلاف ما دل عليه الظاهر العام^(٢). وتعريف التخصيص عند جمهور الأصوليين هو قصر العام على بعض أفراده بدليل، وإذا أردنا أن نجري مقارنة بين تعريف ابن جرير وتعريف الجمهور للتخصيص،

(١) جامع البيان (٥٨٥/١٤)، و (١٤٠/٨) وقد اعتمدت في هذا الموضع على طبعة دار إحياء

التراث العربي- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ لأن طبعة دار هجر قد حصل فيها سقط من

الآية رقم (١) إلى آية رقم (٥) من سورة الأعراف.

(٢) انظر: جامع البيان (١٠١/٢).

د. علي بن منصور آل عطيه

فإننا سنجد أن تعريف ابن جرير لا يختلف في جملته عن تعريف التخصيص عند الجمهور الأصوليين: الذي هو قصر العام على بعض أفرادهِ بدليل^(١).

الفرع الثاني: تخصيص الكتاب بالكتاب .

يرى ابن جرير جواز تخصيص عموم الكتاب بالكتاب، وقد ذكر في مواضع متعددة أن اللفظ العام يجب الحكم به على عمومهِ حتى يخصه ما يجب التسليم له من كتاب أو سنة، فإذا خصّ منه شيء كان ما خصّ منه خارجاً عن حكم العام، وحكم سائرهِ على العموم^(٢) .

الفرع الثالث: تخصيص الكتاب بالسنة.

يرى ابن جرير جواز تخصيص الكتاب بالسنة الثابتة، سواء كانت متواترة أو أحادية، وسواء كانت قولية أو فعلية^(٣) .

الفرع الرابع: تخصيص الكتاب بالإجماع .

ومعنى التخصيص بالإجماع أن يعلم عن طريق الإجماع أن المراد باللفظ العام بعض ما يقتضيه ظاهره والتخصيص هنا يكون بدليل الإجماع لا بنفس الإجماع، فالإجماع معرف للدليل المخصص لضرورة استناد الإجماع على دليل، لا أنه في نفسه هو المخصص.

فيرى ابن جرير جواز تخصيص الكتاب بالإجماع، ومن الأمور المقررة عنده وجوب العمل بعموم الكتاب والسنة، وعدم صرف هذا العموم

(١) تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع (٧١٦/٢) والمحصل (٧/٣) والإحكام للأمدي (٢٨١/٢) والبحر المحيط (٢٤١/٣).

(٢) جامع البيان (٥٤/٨).

(٣) انظر: جامع البيان (٦٣٧/١)، و(٢٧٢/٣)، و(٢٧٧/٧)، و(٤٠٩/٨)، و(٦٦٧/١٠)، و(٧٨/٢٢).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

عن ظاهره إلا بحجة يجب التسليم بها، ومن أقوى الحجج عند ابن جريير الإجماع كما تقدم بيانه في مسائل الإجماع^(١).

الفرع الخامس: التخصيص بالسبب.

المراد بتخصيص العام بالسبب: هو قصر اللفظ العام الوارد في الآية على السبب الذي من أجله نزلت الآية أو ورد الحديث، بحيث يصبح اللفظ العام الوارد في الآية أو الحديث مقصورا على فرد من أفرادها، وهو سبب النزول أو الورد، ولا يعم غيره إلا بدليل آخر.

قرر ابن جريير في مواضع متعددة من تفسيره أن الآية إذا نزلت على سبب من الأسباب فإنه لا يجوز قصر حكمها على هذا السبب، وإنما تجرى على العموم، كما هو الحال في كثير من آيات القرآن الكريم تنزل على أسباب خاصة ولكن أحكامها عامة، يدخل فيها ما نزلت الآية بسببه، وكل ما كان في معنى ما نزلت فيه، ويحيل للتوسع في تقرير ذلك إلى كتابه الأصولي (البيان عن أصول الأحكام)^(٢).

الفرع السادس: ذكر بعض أفراد العام لا يخصصه.

إذا ورد لفظ عام، وأتى لفظ خاص هو بعض ذلك العام، وفرد من أفرادها، وحكم عليه بنفس الحكم الذي حكم به على اللفظ العام. فهل يكون ذلك تخصيصا للعام، بحيث يكون المراد بالعام هذا الفرد فقط دون غيره من الأفراد، أو لا يكون مخصصا للعام فيعمل بالعام في هذا الفرد وفي غيره مما تناوله

(١) انظر: إحكام الفصول (٢٧٥/١)، وشرح الكوكب (٣٦٩/٣)، والبحر المحيط (٣٦٣/٣)، وإرشاد الفحول (٦٩٦/٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٥٧٨/٦)، و(٣٤١/١٤)، و(٦١٨/٩)، و(٤٩٣/١٦)، و(٢٠٣/٢٠)، و(٧٠١/٢٤).

===== د. علي بن منصور آل عطيه =====

اللفظ. ذهب ابن جرير أن أفراد بعض العام بالذكر لا يخصصه؛ وذلك لأنه لا منافاة بين اللفظ العام وبين الفرد الذي أفرد بالذكر عن سائر أفراد العام^(١).

الخامسة: الظاهر والمؤول تعريفه وحكمه

الظاهر عند ابن جرير هو اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى، هو في أحدها أرجح، سواء كان الظهور لغة أو استعمالاً، فالمعنى الراجح هو الظاهر، والمعنى المرجوح، هو المؤول ويطلق عليه ابن جرير الباطن. والمؤول: هو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر وأريد به المعنى المرجوح لدليل^(٢).

وحكم العمل بالظاهر عند ابن جرير واجب، فلا يجوز العدول عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح إلا بدليل، والأصل عنده في النصوص هو وجوب العمل بما تقتضيه ظواهرها، فلا يجوز العدول عن هذا الظاهر إلى الباطن إلا بدليل يقتضي هذا العدول، فالعام على عمومته حتى يرد ما يخصصه، والمطلق على إطلاقه حتى يرد ما يقيد، وكذلك الأمر يبقى على ظاهره من الوجوب حتى يرد ما يصرفه إلى غيره، والنهي على ظاهره من التحريم حتى يرد ما يصرفه إلى غيره، فالظاهر المتعارف عليه عند العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، لا يعدل عنه إلا بدليل، وقد أكد ابن جرير على هذا الأصل تنظيراً وتطبيقاً^(٣).

(١) جامع البيان (٢٤٩/١١).

(٢) انظر: جامع البيان (٦٢١/١)، و(٣٧٠/٢)، و(٤٦٩/٢)، و(٣١٢/٥)، و(٦٧٠/٥)، و(٤٤٣/٧)، و(٦٢٣/٨)، و(٦٧٨/٩)، و(٥٢٦/٢٠)، وتهذيب الآثار (٨٣٥/١) مسند لي (٣٣/١)، و(٨٣٥/١) مسند الزبير (ص ٢٤٣-٤١٣).

(٣) جامع البيان (٦٢١/١)، و(١٠١/٢)، و(٣٧٠/٢)، و(٣١٢/٥)، و(٦٢٣/٨)، و(٥٢٦/٢٠).

والعمل بما دلت عليه ظواهر النصوص الذي سار عليه ابن جرير ودعا إليه، وأكد في التمسك به، ليس هو الظاهر المجرد الذي لا يلتفت معه إلى الأدلة الأخرى، وإنما هو الظاهر الذي لم يرد ما يصرفه عن ظاهره صارف نقلي من كتاب أو سنة، أو صارف عقلي من خلال ملاحظة المعاني والعلل التي يقاس عليها غيرها^(١).

(١) وهذا يرد ما ذكره د. محمد الدسوقي : من أن ابن جرير بالغ في الأخذ بالظاهر إلى درجة أنه يرى بقاء كل نص على ما يدل عليه دون رده إلى غيره، واستدل على هذا الفهم بأن ابن جرير قال: " كل مبهمة في القرآن غير جائز رد حكمها على المفسرة ، ولكن الواجب أن يحكم لكل واحدة منهما بما احتمله ظاهر التنزيل " فقه ابن جرير أصوله ص (٨٤) ، ضمن حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر ، العدد السابع (١٤٠٩) هـ . وهذا الفهم مردود فإن هذا النص الذي استدل به من كلام ابن جرير سقط منه ما يبين رأيه في المسألة بوضوح والنص بكامله في جميع نسخ الكتاب المطبوعة، بما في ذلك النسخة التي اعتمد عليها الدكتور هو قول ابن جرير: " كل مبهمة في القرآن غير جائز رد حكمها على المفسرة قياسا، ولكن الواجب أن يحكم لكل واحدة منهما بما احتمله ظاهر التنزيل، إلا أن يأتي في بعض ذلك خبر عن الرسول بإحالة حكم ظاهره إلى باطنه فيجب التسليم حينئذ لحكم الرسول، إذ كان هو المبين عن مراد الله " جامع البيان (٢٨٩/٢) فنلاحظ أنه قال " كل مبهمة في القرآن غير جائز رد حكمها على المفسرة قياسا " فقال (قياسا)، وهذه اللفظة لم يوردها الدكتور الدسوقي وهي مهمة في بيان ما يعنيه ابن جرير بكلامه. ثم إن تكلمة كلام ابن جرير يبين ما أراد وينفي عنه ما نسب له الدكتور حيث قال بعد العبارة التي نقلها الدكتور مباشرة: " إلا أن يأتي في بعض ذلك خبر عن الرسول بإحالة حكم ظاهره إلى باطنه فيجب التسليم حينئذ لحكم الرسول، إذ كان هو المبين عن مراد الله " فقد استثنى ابن جرير ما دل الدليل على أنه مصروف عن ظاهره، وهو الذي يتمشى مع رأي ابن جرير في العمل بالظاهر، كما بينا وهو مذهب جمهور أهل العلم.

السادسة: المجلد والمبين.

يرى ابن جرير أن المجلد هو اللفظ التي لم تتضح دلالاته على المراد، ولا يمكن إدراك المراد منه إلا ببيان وتفسير، أما المفسر: فهو المقابل للمجلد وهو اللفظ الذي يفهم منه معنى المجلد. فاللفظ المجلد مفتقر إلى التفسير والبيان لمعرفة المراد به.

يرى ابن جرير أن ما ورد مجملا من الآيات أو الأحاديث يبينه ما ورد مفسرا من الآيات والأحاديث الأخرى، ولهذا لا بد من رد بعضهما للبعض حتى تفهم النصوص على وجهها الصحيح فلا يكون فيها خفاء أو إجمال، أو يظهر بينها تعارض أو تدافع، وأن هذا المسلك هو الأولى والأفصح بأن توجه إليه ألفاظ الكتاب والسنة^(١).

(١) انظر: جامع البيان (٥٠٣/٧)، و(٣٦/٧)، و(٤٥٨/٢) التهذيب (٧٣٦/٢) اختلاف الفقهاء (ص ٩٥).

المبحث الثامن : حروف المعاني

ذكر ابن جرير أن من شأن العرب أن تضع الكلمة مكان غيرها والحرف مكان غيره، إذا تقاربت معانيها في كلامهم، فأما إذا تباعدت معانيها فلا يجوز جعل حرف مكان غيره إلا بدليل ، فكتاب الله تعالى يجب ألا نخرج معانيه عن الفصيح المشهور من لغة العرب لأنه الغاية في الفصاحة والبيان في لغتهم.

معاني (أو)

ذكر ابن جرير أن (أو) في لغة العرب تأتي لمعان كثيرة، وذكر أنه لولا خشية الإطالة لأتي على جميع معانيها. وتأتي بمعنى الواو. ذكر ابن جرير أن (أو) تأتي دالة على مثل ما تدل عليه الواو^(١). وتأتي بمعنى الشك. ذكر ابن جرير أن (أو) تأتي في بعض كلام العرب بمعنى الشك، كقول القائل: "لقيني أخوك أو أبوك"، وإنما لقيه أحدهما، ولكنه جهل عين الذي لقيه منهما^(٢). وتأتي بمعنى التعقيب. ذكر ابن جرير بأن (أو) تأتي أيضا للتعقيب ، وذلك نظير قول القائل: إن جزاء المؤمنين عند الله يوم القيامة أن يدخلهم الجنة، أو يرفع منازلهم في عليين، أو يسكنهم ، إنما هو التعقيب^(٣). وتأتي بمعنى التخيير ذكر ابن جرير أن من المعاني التي تأتي لها (أو) التخيير. وتأتي بمعنى إلا وحتى ذكر ابن جرير بأن (أو) تأتي بمعنى إلا وحتى كما يقال: "لأضربنك أو تقر لي"^(٤).

(١) جامع البيان (٣٥٤/١).

(٢) جامع البيان (٣٥٤/١).

(٣) جامع البيان (٣٨٠/٨).

(٤) جامع البيان تفسير (٦١٢/١٣) وانظر لزيادة التفصيل في معاني أو: معاني الحروف للرماني ص (٥٢) وقواطع الأدلة (٥٨/١) والبرهان للجويني (١٤٠/١) والعدة (١٩٩/١) وأصول السرخسي (٢١٣/١) والمنحول (ص ١٥٤) والإحكام للأمدي (٦٩/١) وشرح تنقيح الفصول ص (١٠٥) وتشنيف المسامع (٤٩٣/١) وشرح الكوكب المنير (٢٦٣/١) والبحر المحيط (٢٧٨/٢).

===== د. علي بن منصور آل عطيه =====

معاني (إذ) ذكر ابن جرير أن من معاني (إذ) الجزاء وتدل على مجهول من الوقت.

قال ابن جرير رادا على من زعم أنها زائدة: "والأمر في ذلك بخلاف ما قال ؛ وذلك أن إذ حرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام"^(١).

معاني (من)

ذكر ابن جرير أن (من) تأتي لمعنيين: أحدهما : التبعية وهذا الموضع لا يصلح أن يأتي غيرها مكانها، كقولك: اشتريت من ممالكك، فلا يصلح في هذا الموضع غيرها، ومعناها: البعض، اشتريت بعض ممالكك، ومن ممالكك مملوكا.

المعنى الثاني: بمعنى (عن) وهذا الموضع يصلح أن يأتي «عن» مكانها، وتدل حينئذ على العموم.

معاني (الكاف)

يرى ابن جرير أن الكاف تأتي بمعنى التشبيه، وقد رد على من جعل الكاف بمعنى التبعية بقوله : "والكاف بمعنى التشبيه. وإنما يوضع الحرف مكان آخر غيره إذا تقارب معنيهما، فأما إذا اختلفت معانيهما فغير موجود في كلامهم وضع أحدهما عقيب الآخر، وكتاب الله وتنزيله أحرى الكلام أن يجنب ما خرج عن المفهوم والغاية في الفصاحة من كلام من نزل بلسانه"^(٢).

معاني (الواو)

يرى ابن جرير أن الواو تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فتوجب للذي بعدها من المعنى ما وجب للذي قبلها من غير

(١) جامع البيان (٤٦٦/١).

(٢) جامع البيان (١٠٨/٨) ، وانظر: معاني الحروف ص (٤٧) ومغني اللبيب (١٩٩/١) والإحكام للآمدي (٦٣/١) ونهاية الوصول (٤٤٨/٢).

دلالة منها بنفسها، على أن ذلك كان في وقت واحد أو وقتين، أو كانا في وقتين أيهما المتقدم وأيهما المتأخر.

وقد بين خطأ من ذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب، كما هو الحال في (ثم)، وأن ذلك لو وجد في بعض أشعار العرب فإنه شاذ وضعيف، لا يجوز تفسير القرآن على وفقه ؛ لأن كتاب الله تعالى نزل بأفصح اللغات وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهوم، ووجه معروف^(١).

معاني (أم)

ذكر ابن جرير أن (أم) تأتي لمعنيين : أحدهما : الاستفهام وهو أشهر معانيها، ويشترط لمجيئها لهذا المعنى أن يتقدمها كلام. والآخر : أن تأتي بمعنى (بل) وذلك إذا سبقها استفهام لا تصلح فيه (أى) فيقال : هل لك قبلنا حق، أم أنت رجل معروف بالظلم؟ يراد به: بل أنت رجل معروف بالظلم^(٢).

معاني (إلا)

يرى ابن جرير أن (إلا) تأتي لمعنيين ؛ أحدهما : وهو الأشهر أنها حرف استثناء، يخرج ما يأتي بعده من الكلام من معنى ما قبله^(٣). والثاني : أنها تأتي بمعنى سوى، في حالة ما إذا استنتي شيئا كثيرا مع مثله أو مع ما هو أكثر منه، وذكر أن العرب إذا استنتت شيئا كثيرا مع مثله ومع ما هو أكثر منه كان معناها سوى^(٤).

(١) جامع البيان (٣٨٠/٨).

(٢) جامع البيان (٤١٣/٢) وانظر معاني (أم) : الإحكام للأمدي (٦٩/١)، والمنخول ص (١٥٥)، مغني اللبيب (٤١/١) ، وحروف المعاني ، ص (٧٠).

(٣) جامع البيان (١٥٩/٢).

(٤) جامع البيان (٥٨٨/١٢) انظر : تفصيل الكلام في معنى (إلا) معاني الحروف ، ص (١٨٤) مغني اللبيب (٨٣/١) ، الإحكام للأمدي (٢٨٦/٢) ، وتيسير التحرير (٢٩٤/١)، ونهاية الأصول (١٥٠٧/٤) ، وشرح تنقيح الفصول ، ص (٢٣٧).

===== د. علي بن منصور آل عطيه =====

معاني (ثم) يرى ابن جرير أن ثم تفيد الترتيب وانقطاع ما بعدها عن ما قبلها فقول القائل : قمت ثم قعدت " يدل على أن القعود جاء بعد انقطاع القيام" (١) .

* *

(١) جامع البيان (٣٨٠/٨) .

المبحث التاسع : النسخ وفيه تمهيد وست مسائل

يعد موضوع النسخ في النص الشرعي من أهم المسائل التي تناولها علماء الأصول والتفسير وغيرهم تفصيلاً وتقريراً وتطبيقاً مع ما يترتب على ذلك من الآثار الفقهية العملية على هذا الباب ؛ لأنه يتعلق بإبطال حكم آية أو حديث بالكلية، وفق المفهوم الاصطلاحي المتأخر، إلا أن التساهل الذي وقع فيه بعض العلماء من المفسرين والمحدثين وغيرهم في الحكم بالنسخ، بغية الخروج مما قد يتوهم من التعارض الذي يكتنف بعض النصوص، دون توافر الضوابط والشروط التي شرطها العلماء قبل الحكم بنسخ آية أو حديث أدّى في كثير من الأحيان إلى كثرة دعوى النسخ في النصوص الشرعية.

ولذلك فإنه يجب على من يتصدى للاجتهاد الفقهي، والنظر الشرعي أن يكون على دراية وافية بهذه الضوابط والشروط.

وقد كان موقف ابن جرير رحمه الله حازماً من التعجل في الحكم بالنسخ، حيث قرر وأكد ضرورة عدم التعجل في الحكم بالنسخ على النصوص إلا فيما ثبت بالدليل الذي يجب التسليم به أو عند التعارض الذي لا يبقى معه طريق للجمع، فأما إن كان هناك محمل صحيح بوجه من وجوه الجمع المعتبرة، لم يجز القول بالنسخ، لأن النسخ ؛ في حقيقته إبطال لمقتضي النص الشرعي، فلذلك لا يصح الحكم بالنسخ إلا بدليل من كتاب أو سنة أو عند تعذر الجمع بينهما.

قال ابن جرير: "وقد دللنا في كتابنا كتاب البيان عن أصول الأحكام على أن لا ناسخ من أي القرآن وأخبار رسول الله - ﷺ - إلا ما نفى حكماً ثابتاً وألزم العباد فرضه غير محتمل بظاهره وباطنه غير ذلك، فأما إذا ما احتمل غير ذلك من أن يكون بمعنى الاستثناء أو الخصوص أو العموم أو المجمل أو

د. علي بن منصور آل عطيه

المفسر فمن الناسخ والمنسوخ بمعزل بما أغنى عن تكريره في هذا الموضوع^(١).

وكلام ابن جرير هذا وإن كان لا ينكره أحد من أهل العلم، إلا أن مجال التطبيق هو المجال الذي يتبين فيه حذق العالم وعمق نظره، وذلك بقدرته على الجمع بين النصوص على الوجه الشرعي الصحيح، ويخرج من مأزق الحكم بالنسخ، ولا شك أن التعجل في الحكم بالنسخ، واعتباره ملاذا يلجأ إليه عند توهم التعارض، دون تكلف عناء النظر والجمع بين النصوص من التسهيل الذي لا يجوز أن يقع من أهل النظر والاجتهاد الشرعي، وهذا ما حدا بابن جرير من التركيز على هذه القضية، وإعادة تقريرها وتأصيلها في كل مناسبة، كما سنرى ذلك فيما سيأتي في مبحث شروط النسخ وضوابطه.

المسألة الأولى : تعريف النسخ وبيان المراد به.

ذكر ابن جرير أن أصل النسخ في اللغة مأخوذ من نسخ الكتاب، وهو نقله من نسخة إلى أخرى غيرها. وبين المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للنسخ بأن نسخ الحكم إلى غيره، إنما هو تحويله ونقل عبارته عنه إلى غيره. وعرفه في موضع آخر بأنه نفي حكم قد ثبت، بحكم خلافه، وبين أن الحكم الحادث المتأخر هو الناسخ، والحكم الأول الذي ارتفع بالنسخ هو المنسوخ^(٢).

المسألة الثانية: طرق معرفة الناسخ من المنسوخ.

يرى ابن جرير رحمه الله أن الحكم بالنسخ لا يجوز إلا إذا دل الدليل على ذلك، وقد بين الطرق التي يعلم بها الدليل القاضي بالنسخ، وهو على النحو الآتي :

(١) جامع البيان (٤٥٧/٢).

(٢) جامع البيان (٣٨٨/٢)، و(١٨٦/١١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

أحدها: أن يكون منقولاً بأن يكون موجوداً في نفس الآية، ودل عليه ظاهر لفظ الآية.

الثاني: أن يدل الدليل الصحيح الثابت على أن إحدى الآيتين ناسخة للأخرى، بنقل العدل الواحد، أو بنقل الجماعة التي لا يوجب مجيئها العلم، أو بنقل الجماعة التي يوجب نقلها العلم، ويقطع مجيئها العذر، والتي ينتفي عنها السهو والخطأ، ويمنع من نقلها - فيما نقلت - الكذب^(١).

الثالث: أن يكون دليل النسخ هو الإجماع فيقوم الإجماع على نسخ إحدى الآيتين للأخرى.

الرابع: أن يدل عليه دليل العقل بأن تنفي إحدى الآيتين الأخرى من كل وجه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بحال من الأحوال، فيعلم بهذا بأن المتأخر ناسخ للمتقدم^(٢).

المسألة الثالثة: شروط النسخ.

ذكر ابن جرير في مواضع متعددة من كتبه في كلامه عن النسخ والناسخ والمنسوخ بعضاً من الشروط والضوابط التي لا بد من توافرها عند الحكم بالنسخ، وهذه الشروط والضوابط لم تكن نظريات مجردة، بل كانت حاضرة عند ابن جرير ولها أثر واضح عند كلامه في تفسير آية أو شرح حديث، وقد كان يشير إلى هذه الضوابط إشارة دون دخول في التفاصيل، ويحيل في مواضع كثيرة إلى كتابه الأصولي. ويمكن أن نعدد هذه الشروط على النحو الآتي:

(١) تهذيب الآثار مسند الزبير، ص (٤٣٨).

(٢) اختلاف الفقهاء لابن جرير، ص (٢٣) و (٤٧) والتبصير في معالم الدين لابن جرير،

ص (١٦٤) .

د. علي بن منصور آل عطيه

الشرط الأول: أن الناسخ للحكم الشرعي لا بد أن يكون وحيا كتابيا أو سنة^(١).

وقد اعتمد ابن جرير على هذا الشرط في الحكم بالنسخ في مواضع متعددة من تفسيره ، وضعف القول بالنسخ عند عدم توافر هذا الشرط، وقد اعتبر من ادعى النسخ دون دليل دعوى وتحكم، والتحكم لا يعجز عنه أحد^(٢).

الشرط الثاني: أن يتنافى حكم الناسخ والمنسوخ بحيث يمتنع اجتماعهما في حال واحدة، فأما إذا كان أحدهما غير ناف حكم الآخر، بأن يكون بمعنى الاستثناء أو الخصوص أو العموم أو المجمل أو المفسر فليس من الناسخ والمنسوخ في شيء، وهذا الشرط من الشروط المهمة وقد أكد عليه في كثير من المواضع التي يتعرض فيها للكلام عن النسخ^(٣).

الشرط الثالث : أن يتأخر الناسخ عن المنسوخ. ويعلم ذلك بطرق منها: أن يتقدم أحد النصين على الآخر نزولا لا تلاوة، فيكون المتأخر ناسخا للمتقدم، ومنها: أن يكون تاريخ ورود أحد النصين معلوما، كأن يكون معلوما أن هذا النص كان في مبدأ الإسلام، والآخر كان بعد الهجرة^(٤). ومنها: قول الراوي كان الحكم المنسوخ في السنة الخامسة للهجرة، ونزلت الآية الناسخة في السنة السادسة^(٥).

(١) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٢٥٣/٣)، وأصول الجصاص (٤٠٢/١)، والمستصفي (٢٣٩/١) والفقيه والمتفقه (٨٦/١) وبذل النظر ص (٣٤٩)، والإحكام للأمدى (٢٦١/١) ، نهاية السؤل (٣٠٧/٣)، وشرح جمع الجوامع مع حاشية العطار (٧٦/٢) وشرح الكوكب المنير (٥٧٠/٣).

(٢) انظر : جامع البيان (٥٤٦/١)، و(٤٥٧/٢)، و(٢٩٥/٦)، و(٢٥٦/٨)، و(٤٦١/٩) (٢٣/١١) (١٨٦/١١) (٢٧/٢٤)

(٣) جامع البيان (٥٨١/١)، و(١٤٤/٥)، و(٤٣٨/٦)، و(٢٥٥/١١)، و(٤٤٥/٨). انظر للتفصيل في هذا الشرط أصول الجصاص (٤٠٢/١)، وأصول السرخسي (٢٠/٢).

(٤) انظر: جامع البيان (٥٤٦/١) و(١٨٦/١١).

(٥) انظر: أصول الجصاص (٤١٠/١) ، وأصول السرخسي (٢٠/٢) ، وشرح الكوكب المنير (٥٦٣/٣)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٥٣/٣).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

الشرط الرابع: أن يكون ذلك في الأمر والنهي، أما الأخبار فلا يكون فيها نسخ^(١).

المسألة الرابعة: نسخ الكتاب بالكتاب .

يرى ابن جرير جواز نسخ الكتاب بالكتاب وعلى ذلك سار في تفسيره^(٢).

المسألة الخامسة: نسخ الكتاب بالسنة.

يرى ابن جرير جواز نسخ القرآن بالسنة إذا صحت عن رسول الله - ﷺ قال ابن جرير في تفسير قوله تعالى: «لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ»^(٣) ولم يكن في الآية دليل واضح على أنها منسوخة، ولا ورد بأنها منسوخة عن الرسول خبر، كان غير جائز أن يقضي عليها بأنها منسوخة حتى تقوم حجة موجبة صحة القول بذلك لما قد بينا من أن المنسوخ هو ما لم يجز اجتماعه وناسخه في حال واحدة في كتابنا كتاب «اللطيف عن أصول الأحكام»^(٤).

المسألة السادسة: النسخ إلى غير بدل.

يرى ابن جرير جواز النسخ إلى غير بدل حيث إن النسخ قد يكون بغير بدل، بأن يسقط الله تعالى التكليف ما كان واجبا، دون أن يكلف بدلا عنه، رحمة منه وتخفيفا على عباده، كما أسقط تعالى عن عباده فرض قيام الليل^(٥).

(١) جامع البيان (١/٥٤٦).

(٢) جامع البيان (٣/١٧٨).

(٣) سورة الأنعام آية : (١٥٩).

(٤) جامع البيان (٨/١٢٧) طبعة دار إحياء التراث، وهذا المقطع من كلام ابن جرير ساقط

من طبعة دار هجر.

(٥) جامع البيان (٢/٣٨٨).

المبحث العاشر: التعارض و الترجيح وفيه تمهيد وخمس مسائل

الشريعة الإسلامية تنزيل من حكيم عليم، فالقرآن كلامه، والسنة وحيه لنبيه والإجماع مستند إليهما، والقياس راجع إليهما، فالشريعة الإسلامية راجعة إلى أصل واحد وهي أنها من الله العليم الحكيم، وإذا كان الأمر كذلك فلا تعارض فيها ولا اختلاف ولا يجوز نسبة ذلك إليها بحال من الأحوال.

والتعارض الذي يتكلم عنه العلماء إنما هو التعارض الذي يقع في نظر المجتهد، لا في نفس الأمر وحقيقته بسبب ما يعتري المجتهد من الخطأ في فهم المراد، أو عدم معرفة السابق من الدليلين، أو بسبب خطأ في مقدمات القياس، وعند التأمل يتبين أنه لا تعارض في الحقيقة؛ لأن الشريعة الواحدة الصادرة عن المعصوم لا تقبل التناقض^(١).

وإذا استصحب من كان أهلاً للنظر في أدلة الشرع، هذا الأصل العظيم عند النظر في كل دليل من أدلة الشرع، واستفرغ جهده في التوفيق بين الأدلة، سجد انسجاماً وتألفاً بين نصوص الكتاب والسنة الثابتة، وستخف تبعاً لذلك دعاوى النسخ التي قد يتسرع في الحكم بها البعض عندما يلوح في ذهنه تعارض ما في نص من نصوص الكتاب والسنة، وسيخف أيضاً لذلك دعاوى ترجيح بعض النصوص على بعض الذي ينتج عنه إهمال العمل ببعض النصوص الثابتة.

ومما ينبغي أن يذكر للإمام ابن جرير رحمه الله محاولته الحثيثة في الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض، بطرق الجمع المتعددة، وبالتأويلات التي تسندها الأدلة - كما سيأتي بيان ذلك قريباً - بحيث يجعل الحكم بالنسخ في أضيق الحدود؛ وذلك لأن الحكم بالنسخ على خلاف الأصل إذ هو - في حقيقته - إبطال للنص الذي تعبدنا الله تعالى بالعمل به.

(١) انظر: الموافقات (١١٨/٤).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

ومثل ذلك الحكم بتقديم أحد الدليلين على الآخر بالترجيح، بل لا تكاد تجد وأنت تستعرض كلام ابن جرير حول النصوص التي ظاهرها التعارض، القول بالترجيح إذ الترجيح في حقيقته تقديم بعض النصوص علي بعض في العمل، وإطراح الآخر وإهماله بالكلية.

وهذا المنهج الذي سلكه ابن جرير هو مسلك كبار الأئمة في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة. يقول إمام الأئمة ابن خزيمة: "لا أعرف أنه روي عن الرسول -ﷺ- حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، ومن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما"^(١).

وقال الإمام الشافعي: "ولم نجد حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج، أو على أحدهما دلالة إما موافقة كتاب الله أو غيره من السنة أو بعض الدلائل"^(٢).

المسألة الأولى : موقف ابن جرير من التعارض بين النصوص .

قرر ابن جرير أن التناقض والتنافي لا يجوز وجوده في نصوص الكتاب والسنة، لأن كلها من الله تعالى فالكتاب كلامه ووحيه وكذلك السنة على صاحبها الصلاة والسلام فلا يمكن أن يحصل بينها تناقض أو تنافي إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر.

المسألة الثانية: طرق دفع التعارض.

يرى ابن جرير أن الواجب عند ظهور تعارض بين نصين هو الجمع والتوفيق بينهما بطريق من طرق الجمع، أما مرتبة النسخ فتأتي في المرتبة الثانية إذا تعذر الجمع.

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية (٤٣٢/١) والبحر المحيط (١٤٩/٦).

(٢) الرسالة ص (٢١٦).

د. علي بن منصور آل عطيه

قرر ابن جرير هذا الأصل في كثير من المواضع من التفسير والتهذيب، وأبطل كثيرا من دعاوى النسخ التي لم تلتزم بهذا الترتيب^(١)، وطرق دفع التعارض عند ابن جرير تكون وفق الترتيب الآتي:

أولا: الجمع والتوفيق بالطرق الصحيحة، وبالتأويلات المعتمدة التي دلت عليها الأدلة.

ثانياً: إن لم يمكن الجمع فالنسخ إن دل الدليل عليه بأن علم التاريخ مثلاً فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم.

ثالثاً: إن لم يعلم المتقدم من المتأخر، فالترجيح بوجه من وجوه الترجيح، وهذا الترتيب هو الذي ارتضاه جمهور العلماء وساروا عليه.

المسألة الثالثة: مسلك الجمع بين النصوص عند ابن جرير.

إن المتتبع لكلام ابن جرير - رحمه الله تعالى - في كتبه خصوصاً التفسير والتهذيب، يجد منهاجاً واضحاً جلياً في طريقة التعامل مع النصوص التي ظاهرها التعارض، وفق منهج عملي سليم، فقد اعتبر ابن جرير أن الجمع والتوفيق بين النصوص التي يظهر تعارض بينها هو الأليق بنصوص الكتاب والسنة؛ ذلك لأن نصوص الكتاب والسنة متوافقة متألّفة لا تعارض بينها ولا تناقض ولا تدافع، وجعل ذلك هو المقدم على القول بالنسخ وعلى القول بالترجيح، ولا يحكم بالنسخ بين النصوص إلا في أضيق الحدود عندما يثبت ذلك عنده ثبوتاً لا يقبل الشك، وقد سلك ابن جرير في التوفيق بين النصوص عدة طرق يمكن أن نحصرها على النحو الآتي:

أولاً: الجمع بين الأدلة بالتخصيص.

من طرق الجمع بين النصوص عند ابن جرير حمل العام على الخاص فيكون من العام المخصوص أي أنه يخصص اللفظ العام بالدليل الخاص فيعمل

(١) جامع البيان (٥٨١/١) و(٤٥٧/٢) و(٤٣٨/٦) و(٢٣/١١) و(٢١٠/٨).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه
بالخاص في القدر الذي دل عليه، ويعمل بالعام في بقية أفرادها التي تناولها بعمومه، وقد سلك ابن جرير هذا المنهج في التعامل مع كثير من الآيات والأحاديث التي ظاهرها التعارض.

ثانياً: من طرق الجمع بين العامين حمل العام الوارد على سبب على سببه وما ورد ابتداء على عمومه، ومن طرق الجمع بين النصوص عند ابن جرير أن العام إذا عارضه عام آخر وكان أحدهما وراداً على سبب، والآخر وارداً ابتداء دون سبب فإن العام الوارد على سبب يقصر على سببه، وما ورد ابتداء يبقى على عمومه.

ولهذا حمل ابن جرير قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(١) على وطء البغايا والمشركات؛ لأن الآية نزلت في البغايا المشركات ذوات الرايات، والذي حمل ابن جرير على ذلك مع أن الآية وردت بصيغة العموم، هو أن هذا العموم يتعارض مع الأدلة القاضية بأن الزانية من المسلمات حرام نكاحها على كل مشرك، وأن الزاني من المسلمين حرام عليه نكاح كل مشركة من عبدة الأوثان^(٢).

وكذلك إذا تعارض حديث مع آيات أو أحاديث أخرى وكان هذا الحديث وارداً على سبب فإنه يحمل عليه كما رجح عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣) أن الصيام في السفر رخصة لا عزيمة فمن سافر في رمضان فله أن يصوم وله أن يفطر، وعلى هذا دللت الأحاديث عن النبي -ﷺ-.

(١) سورة النور: آية (٣).

(٢) انظر جامع البيان (١٧/١٦١).

(٣) سورة البقرة: آية (١٨٥).

وبين أن ما ثبت عن النبي -ﷺ- أنه قال: (ليس من البر الصيام في السفر) ^(١) محمول على سببه الخاص، وهو ذلك الرجل الذي صام فشق عليه الصوم حتى ازدحم الناس عليه وظل ، فلما رآه النبي -ﷺ- قال ذلك. فعموم الحديث متناول لمن كان حاله كحال ذلك الرجل جمعا بين هذا الحديث والأدلة الأخرى ^(٢).

ثالثاً: الجمع بين المتعارضين باختلاف الحال.

من طرق الجمع بين النصين الخاصين عند ابن جرير أن يحمل أحدهما على حال، والآخر على حال أخرى، كأن يرد نصاب أحدهما يدل على النهي والآخر يدل على الإباحة، فيحمل أحدهما على نهْي التزييه لا على نهْي التحريم، ويحمل الآخر على الإباحة ونفي الحرج، أو أن يرد نصاب أحدهما يدل على الأمر والآخر على الإباحة فيحمل الأمر على الندب إذ هو أقل مراتبه بقربه الدليل الدال على الإباحة ويحمل الآخر على الإباحة.

ومن ذلك ما سلكه ابن جرير في الأخبار الواردة في استحباب القنوت، وأنه -ﷺ- لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا، والأخبار الواردة عن بعض الصحابة أنه لم ير النبي -ﷺ- قنت ^(٣)، فظاهر هذه الأحاديث التعارض وذلك أن بعض

(١) الحديث أخرجه البخاري-كتاب الصيام- باب قول النبي -ﷺ- لمن ظلل عليه واشتد عليه الحر (ليس من البر الصيام في السفر) -برقم (١٨٤٤) (٦٨٧/٢) ومسلم في كتاب الصيام-باب جواز الصوم والسفر في شهر رمضان للمسافر- برقم (١١١٥) (٧٨٦/٢).
(٢) انظر: جامع البيان جامع البيان (٢١٧/٣) وتهذيب الآثار مسند ابن عباس (١٥٩/١).
(٣) من الأحاديث التي تدل على استحباب القنوت ما روي أن رجلاً قال لأُس بن مالك أقنت رسول الله -ﷺ- شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ؟ قال فزجره أنس وقال ما زال رسول الله -ﷺ- يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا. ومما ورد في عدم استحباب القنوت أن النبي -ﷺ- لم يقنت إلا شهراً لم يقنت قبله ولا بعده. وما روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي -ﷺ- لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم، وما روي عن بعض الصحابة أنه لم ير النبي يقنت. انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس (٣٨٧/١) وشرح معاني الآثار (٢٤٥/١) وتلخيص الحبير (٢٤٥/١).

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

الصحابه يخبر أن النبي -ﷺ- لم يزل يقنت حتى مات، وبعضهم يروى أنه -ﷺ- لم يقنت قط .

فكان مسلك ابن جرير رحمه الله في التعامل مع هذه النصوص هو الجمع فحمل الأحاديث المثبتة للقنوت على النذب، والأحاديث التي أخبرت أنه -ﷺ- لم يقنت على أن النبي -ﷺ- ترك ذلك في بعض الأوقات تعليماً منه -ﷺ- لأمته أن ذلك على التخيير دون الوجوب والإلزام، وكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم نقل ما رأى^(١).

ومن ذلك أيضاً : ما ورد من قوله -ﷺ- : (لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا)^(٢)، مع النصوص الدالة على جواز قول الشعر، بل الحث عليه في هجاء المشركين، والنكاية بهم، كقوله -ﷺ- : لحسان بن ثابت : (اهجهم وروح القدس معك)^(٣) فهذه النصوص تبدو متعارضة في ظاهر الأمر، فكان من ابن جرير أن حمل حديث النهي عن حفظ الشعر على الشعر المشتمل على الهجاء والنيل من أعراض المسلمين، ونحوه من الشعر القبلي، والأحاديث الدالة على الجواز أو الحث عليه، على الشعر الذي فيه نصره الإسلام ورفع رايته^(٤). ومثل ذلك ما صنعه من جمعه الأحاديث الواردة بشأن النهي عن التكني بكنيته -ﷺ- وبين الأحاديث الواردة في الترخيص لعلي رضي الله عنه في تسميته باسمه والتكني بكنيته بحملها على الجواز، بأن حمل

(١) انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس (٣٨٧/١).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، برقم (٥٨٠٢) (٢٢٨٩/٥) ومسلم في كتاب

الشعر برقم (٢٢٥٨) (١٧٦٩/٤).

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٩٨/٤) وابن حبان في صحيحه (٩٦/١٦) والحاكم في

المستدرک (٥٥٥/٣) وقال: "حديث صحيح الإسناد.

(٤) انظر: تهذيب الآثار مسند عمر (٦٥١/٢) وما بعدها.

د. علي بن منصور آل عطيه —————

الأحاديث الواردة بشأن النهي عن التكني بكنيته على الكراهة لا على التحريم^(١).

رابعاً : الجمع بين المتعارضين بحمل المجمل على المفسر.

من طرق الجمع عند ابن جرير أن المجمل من النصوص تبينه النصوص المفسرة فلا تدافع ولا تعارض بين نصوص الكتاب والسنة، فما ورد فيها مجملاً بين معناه المفسر.

وقد قرر ابن جرير هذا الأصل في مواضع متعددة من التفسير والتهذيب^(٢).

المسألة الرابعة: شروط الجمع عند ابن جرير.

اشترط ابن جرير للجمع أن يتساوى الدليلان في الصحة، أما إن كان أحدهما صحيحاً والآخر ليس بصحيح فإنه لا ينظر إليه ولا يعتبره معارضاً للصحيح، فوجوده كعدمه.

ولذلك لم يجد ابن جرير حاجة للجمع بين قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٣) وبين الآثار التي وردت بأن السبيل هو الزاد والراحلة كما ذهب إليه البعض، بأن الاستطاعة في الآية على خصوص الزاد والراحلة، بل حمل ابن جرير الآية على عمومها لعدم صحة هذه الآثار عنده فلا تقوى على معارضة الآية^(٤).

(١) تهذيب الآثار مسند طلحة بن عبيد الله ص (٤٠٦).

(٢) جامع البيان (٤٥٨/٢) (٥٠٣/٧) وتهذيب الآثار مسند عمر (٦٠/١) ومسند ابن عباس (٧٣٦/٢).

(٣) سورة آل عمران: آية (٩٧).

(٤) جامع البيان (٦١٦/٥).

المسألة الخامسة: مسلك النسخ.

يرى ابن جرير أن الحكم على الدليلين المتعارضين بأن أحدهما منسوخ بالآخر لا يصح إلا بعد بذل الجهد في الجمع بينهما، فإن لم يمكن الجمع حكم بالنسخ بالدليل. كما تقدم ذلك.

خاتمة البحث

ختمت بحثي هذا ببيان أهم النتائج التي توصلت لها وذلك على حسب

النقاط الآتية:

أولاً: أن آراء الإمام ابن جرير الطبري الأصولية لا تخرج في مجملها عن الآراء الأصولية التي اعتمد عليها جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم، كما ظهر ذلك في مباحث التكليف، ومباحث الحكم، ومباحث الأدلة الرئيسية أو المتفق عليها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ومباحث دلالات الألفاظ من الأوامر والنواهي والعموم والخصوص والمجمل والمفسر، وكذلك الحال فيما يتعلق بمباحث النسخ والتعارض.

ثانياً: أن آراء ابن جرير الأصولية لم تكن آراء نظرية مجردة بل هي آراء عملية اعتمد عليها في استخراج المعاني والأحكام من نصوص الكتاب والسنة، كما يتضح ذلك جلياً في كتابيه (جامع البيان) و(تهذيب الآثار)، ومن هنا يمكن أن نقول إن القواعد الأصولية في أساسها ونشأتها لم تكن آراء مجردة في أذهان المجتهدين من أهل العلم، وإنما كانت الآلة والأداة التي ينقبون بها عن معاني كلام الله تعالى ورسوله ﷺ - وأحكامهما، فهي حاضرة في أذهانهم في كل نظر وعند كل اجتهد.

ثالثاً: أن لابن جرير الطبري آراء مستقلة خالف فيها الجمهور، وهي آراء قوية معتبرة تناقلها الأصوليون وغيرهم، كرايه في عدم تأثير مخالفة الواحد والاثنين في الإجماع، ورايه في عدم جواز استناد الإجماع للقياس، والحديث المرسل، وغيرها.

د. علي بن منصور آل عطيه

رابعاً: يرى الإمام ابن جرير الطبري أن الحديث المرسل حجة متى كان هذا الإرسال من الثقات العدول، وقد نص على ذلك في كتابه تهذيب الآثار، وأن هذا القول هو قول جمهور الفقهاء والمحدثين، وأن ما نُقل عن الإمام ابن جرير الطبري من أنه يرى أن إنكار حجية الحديث المرسل بدعة حدثت بعد المئتين، لم أجد ما يثبت به ولا ما ينفيه في كتبه الموجودة بين أيدينا، وإنما تناقله العلماء عنه ، وعلى فرض ثبوته عنه، فإنه لم ينفرد بهذا القول، بل وافقه عليه بعض أئمة الحديث، كأبي داود السجستاني صاحب السنن، كما تقدم بيان ذلك في موضعه.

خامساً: أن الراجح - في نظري - فيما يتعلق بمسألة استناد الإجماع إلى القياس - التي اشتهر الخلاف فيها عن ابن جرير - التفصيل بين القياس الجلي والقياس الخفي، فيجوز استناد الإجماع إلى القياس الجلي دون الخفي، وأن هذا القول وسط بين القولين وجمع بين أدلة كلا الفريقين.

سادساً: لا تعارض بين التمسك بظواهر النصوص وعدم الخروج عن ما دلت عليه من الظاهر إلى غيره إلا بدليل، وبين الاحتجاج بالقياس واعتباره دليلاً شرعياً وفق ضوابطه وشروطه المعتمدة، فما دام الشارع قد نصبه دليلاً شرعياً، فلا يصح أن نعتقد التعارض والدافع بينهما، بل كل يعمل به في محله الصحيح، فلا يصح الغلو في التمسك بالظاهر إلى درجة إهمال ما دلت عليه النصوص من المعاني والعلل، ولا التوسع في الأخذ بالمعاني والأقيسة إلى درجة إهمال النصوص، وقد كان مسلك الإمام ابن جرير - كما هو مسلك جمهور أهل العلم - وسطاً بين الطرفين، لا سيما وأن ابن جرير قد تتلمذ على إمام أهل الظاهر داود بن علي، وهذا ما يجعل لآرائه في القياس وما يتعلق به أهمية خاصة.

سابعاً: إن دعوى النسخ لا تصح إلا بدليل يجب التسليم؛ لأن النسخ إبطال لمقتضى النص وإلغاء له بالكلية، فلا يجوز التعجل بالقول به واعتماده،

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

وهذا ما تصدى ابن جرير رحمه الله لإبطاله وتضعيفه في كثير من المناسبات، في التفسير خاصة.

هذا وأسأل الله العلي العظيم أن يبارك هذا العمل، وأن يرزقنا فيه الإخلاص وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* *

ثبت المراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٢هـ، القاهرة، مصر .
٢. الإحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، دار الجيل - بيروت - لبنان .
٣. الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن محمد الآمدي بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي .دمشق ، سوريا .
٤. اختلاف الفقهاء للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور فريدريك كرن الألماني، طبعة دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ ، بيروت، لبنان.
٥. إرشاد الفحول تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل، ط الأولى ١٤١٢هـ، مطبعة العربي مصر، القاهرة .
٦. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
٧. أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
٨. أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
٩. البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين بن بهادر الزركشي، ط الثانية ١٤١٣هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .

المذهب الجبري : أصوله ملامحه

١٠. بذل النظر في الأصول لمحمد بن عبد الحميد الإسمندي تحقيق د/ محمد زكي عبد البر ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، مكتبة دار التراث القاهرة - مصر .
١١. البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني بتحقيق د. عبد العظيم محمود الديب ، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ ، دار الوفاء المنصورة- مصر .
١٢. التبصرة لابن جرير الطبري ، تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ ، .
١٣. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين المرداوي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين والدكتور عوض القرني والدكتور أحمد محمد السراج، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، مكتبة الرشد، الرياض .
١٤. تفسير القرآن العظيم لأبي إسماعيل ابن كثير ، دار عالم الكتب الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ، الرياض - السعودية .
١٥. تقريب و تهذيب تفسير ابن جرير الطبري للدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي ، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دمشق، سوريا
١٦. التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني تحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ، مؤسسة الرسالة- لبنان .
١٧. التقرير و التحرير شرح مختصر التحرير لأبن أمير الحاج ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، بيروت - لبنان .

١٨. تلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير لابن حجر
العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، طبعة المدينة المنورة
١٣٨٤هـ، .

١٩. التلخيص في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني تحقيق الدكتور
عبد الله النيبالي وشبير أحمد العمري، ط الأولى ١٤١٧هـ، دار
البشائر الإسلامية، بيروت .

٢٠. التمهيد لابي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني تحقيق د/ مفيد أبو
عيشة ود/ محمد علي إبراهيم، مركز البحث العلمي بكلية الشريعة
مكة المكرمة

٢١. تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله من الأخبار
للإمام محمد بن جرير الطبري، للدكتور ناصر بن سعد الرشيد وعبد
القيوم بن رب النبي، تحقيق محمود بن محمد شاكر، مطبعة المدني،
القاهرة والجزء المفقود تحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا،
دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، .

٢٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير
الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، ط الأولى
١٤٢٢هـ، القاهرة وطبعة، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ،
القاهرة، دار الفكر بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ .

٢٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد خليل بن كيكلي
العلائي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد، عالم الكتب ط الثانية
١٤٠٧هـ، بيروت، لبنان .

٢٤. جمع الجوامع لتاج الدين السبكي مع حاشية البناني وتقريرات
الشربيني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر، الطبعة الثانية
١٣٥٦هـ .

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

٢٥. حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، تحقيق الدكتور شعبان محمد اسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، مكتبة الكليات الزهرية، القاهرة.
٢٦. الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار الفكر .
٢٧. سلسلة الحديث الصحيحة ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ، بيروت - لبنان .
٢٨. سنن ابن ماجة لمحمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد بن فؤاد بن عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان .
٢٩. سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد بن محي الدين بن عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان .
٣٠. سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد بن عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز ١٤١٤هـ ، مكة المكرمة .
٣١. سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد بن شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان .
٣٢. سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق السيد عبدالله بن هاشم يماني، دار المعرفة ١٣٨٦هـ ، بيروت، لبنان .
٣٣. سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق فواز بن أحمد زمزمي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، بيروت، لبنان .
٣٤. السنن الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق الدكتور عبد الغفار بن سليمان البندري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، ، بيروت، لبنان .

د. علي بن منصور آل عطيه

٣٥. الشرح الكبير على الورقات لابن قاسم العبادي، مؤسسة قرطبة، ط الأولى، ١٤١٦هـ، جدة .

٣٦. شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار الحنبلي بتحقيق د/ محمد الزحيلي ود/ نزيه حماد ، دار الفكر ١٤٠٠هـ ، دمشق - سوريا .

٣٧. شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد أبوجعفر الطحاوي، تحقيق محمد بن زهري النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ، بيروت، لبنان .

٣٨. صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، بيروت، لبنان .

٣٩. صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق الدكتور مصطفى بن ديب البغا، المكتب الإسلامي ١٣٩٠هـ ، بيروت، لبنان .

٤٠. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ، ، بيروت، لبنان .

٤١. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان .

٤٢. طبقات المفسرين لمحمد الداودي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٢ هـ ، بيروت، لبنان .

٤٣. العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء الحنبلي، تحقيق الدكتور أحمد سير مباركي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ، .

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

٤٤. فقه الإمام الطبري أصوله وخصائصه بحث نشر في حولية كلبية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة قطر، العدد السابع ١٤٠٩هـ.
٤٥. الفهرست لابن النديم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، بيروت، لبنان .
٤٦. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المطبوع مع المستصفي ، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت - لبنان .
٤٧. القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمد حامد عثمان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، دار الحديث القاهرة - مصر .
٤٨. القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ ، بيروت .
٤٩. الكافي شرح أصول البزدوي في شرح أصول البزدوي لحسام الدين السغناقي، تحقيق فخر الدين سيد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، الرياض .
٥٠. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار لأبي البركات لحافظ الدين النسفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، بيروت، لبنان .
٥١. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ ، بيروت، لبنان .
٥٢. مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، طبعة دار الريان للتراث القاهرة، مصر .
٥٣. مجموع فتاوى شيخ الإسلام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤١٦هـ، المدينة المنورة .
٥٤. المحصول لفخر الدين الرازي تحقيق د طه فياض علوان ط الثانية ١٤١٢هـ .

د. علي بن منصور آل عطيه

٥٥. المحصول لابن العربي المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، بيروت، لبنان .

٥٦. مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، الطبعة الثانية، اليمامة للطباعة والنشر . بيروت .

٥٧. مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر بتحقيق د.محمد مظهر بقاء، طبعة مركز البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة .

٥٨. المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى بن عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، بيروت .

٥٩. المستصفي للإمام أبي حامد الغزالي تحقيق د . محمد سليمان الأشقر، ط الأولى ١٤١٧هـ ، مؤسسة الرسالة . بيروت .

٦٠. مسند الإمام أحمد لأحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر .

٦١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة، بيروت، لبنان .

٦٢. مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق كمال بن يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، الرياض .

٦٣. مصنف عبد الرزاق لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، بيروت، لبنان .

٦٤. موسوعة الحديث الشريف المشتملة على الكتب الستة، بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، الرياض .

المذهب الجريري : أصوله ملامحه

٦٥. ميزان الأصول في نتائج الأصول لعلاء الدين السمرقندي، تحقيق الدكتور زكي بن محمد بن عبد البر، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، الدوحة - قطر .
٦٦. نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني المطبوع .
٦٧. نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي_تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة الباز، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ، مكة المكرمة
٦٨. نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين الهندي تحقيق صالح اليوسف وسعد سالم السويح ، ط الأولى ١٤١٦ هـ ، المكتبة التجارية مكة المكرمة .
٦٩. الواضح في أصول الفقه لأي الوفاء على ابن عقيل الحنبلي بتحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ، بيروت، لبنان .
٧٠. الوصول إلى الأصول لأحمد بن علي بن برهان تحقيق د.عبد الحميد أبوزنيد ، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ .

* * *